واسـتـقـر بـي الـنـوى

تأليف

السيد محمد بن حمود العمدي

مركز الأبحاث العقائدية :

● إيران ـ قم المقدسة ـ صفائية ـ ممتاز ـ رقم ٣٤
ص . ب : ٣٣٣١ / ٣٧١٨٥
الهاتف : ٧٧٤٢٠٨٨ (٢٥١) (٠٠٩٨)
الفاكس : ٧٧٤٢٠٥٦ (٢٥١) (٠٠٩٨)
● العراق ـ النجف الأشرف ـ شارع الرسول (صلى الله عليه وآله)
جنب مكتب آية الله العظمى السيد السيستاني دام ظله
ص . ب : ٧٢٩
الهاتف : ٣٣٢٦٧٩ (٣٣) (٠٠٩٦٤)
● الموقع على الانترنت :www.aqaed.com
● البريد الالكتروني : info@aqaed.com

شابك (ردمك) : ٥ ـ ١٩١ ـ ٣١٩ ـ ٩٦٤

واستقر بي النوى

تأليف

السيد محمد بن حمود العمدي

الطبعة الاولى
سنة الطبع : ١٤٢٠هـ

دليل الكتاب

بسم ا   الرحمن الرحيم

الحمد   رب العالمين والصلاة على خاتم

المرسلين محمد وآله الغر الميامين

مقدمة المركز

من الثوابت المسلّمة في عملية البناء الحضاري القويم استناد الأُمة إلى قيمها السليمة ومبادئها الاصلية، الامر الذي يمنحها الارادة الصلبة والعزم الاكيد في التصدي لمختلف التحديات والتهديدات التى تروم نخر كيانها وزلزلة وجودها عبر سلسلة من الافكار المنحرفة والاثار الضالة باستخدام أرقى وسائل التقنية الحديثة.

وإن أنصفنا المقام حقّه بعد مزيد من الدقّة والتأمل نلحظ أن المرجعية الدينية المباركة كانت ولا زالت هي المنبع الاصيل والملاذ المطمئن لقاصدي الحقيقة ومراتبها الرفيعة، كيف؟! وهي التي تعكس تعاليم الدين الحنيف وقيمه المقدسة المستقاة من مدرسة آل العصمة والطهارة(عليهم السلام) بأبهى صورها وأجلى مصاديقها.

هذا، وكانت مرجعية سماحة آية ا   العظمى السيد علي السيستاني ـ مد ظله ـ هي السباقة دوماً في مضمار الذب عن حمى العقيدة ومفاهيمها الرصينة، فخطت بذلك خطوات مؤثّرة والتزمت برامج ومشاريع قطفت وستقطف أينع الثمار بحوله تعالى.

ومركز الابحاث العقائدية هو واحد من المشاريع المباركة

الذي أُسس لاجل نصرة مذهب أهل البيت(عليهم السلام)وتعاليمه الرفيعة.

ولهذا المركز قسم خاص يهتم بمعتنقي مذهب أهل البيت(عليهم السلام)على مختلف الجهات، التي منها ترجمة ما تجود به أقلامهم وأفكارهم من نتاجات وآثار ـ حيث تحكي بوضوح عظمة نعمة الولاء التي من ا سبحانه وتعالى بها عليهم ـ إلى مطبوعات توزع في شتى أرجاء العالم.

وهذا المؤلف «وإسقر بي النوى» الذي يصدر ضمن «سلسلة الرحلة إلى الثقلين» مصداق حي وأثر عملي بارز يؤكّد صحة هذا المدعى.

على ان الجهود مستمرة في تقديم يد العون والدعم قدر المكنة لكل معتنقي المذهب الحقّ بشتى الطرق والاساليب، مضافاً إلى استقراء واستقصاء سيرة الماضين منهم والمعاصرين كي يتسنى جمعها في كتاب تحت عنوان «التعريف بمعتنقي مذهب أهل البيت».

سائلينه تبارك وتعالى أن يتقبل هذا القليل

بوافر لطفه وعنايته

مركز الابحاث العقائدية

فارس الحسون

بسم ا   الرحمن الرحيم

(قُلْ هلْ من شُركَائِكُم من يهدي إلى الحق قُل ا ُ يهدي ِللحق َأفَمن يهدي إلى الحق أحق َأن يتبع أمن لايهدي إلاّ َأن يهدى فَما لَكُم كَيفَ تَحكُمون * وما يتبِع َأكْثَرهم إلا ظَناً إن الظن لا يغْني من الحق شَيئاً إن ا َ عليم بِما يفْعلُون)

سورة يونس: ٣٥ ـ ٣٦

مقدمة المؤلّف

يوم خُيرت بين الشامخين

لم يكن جديداً علي هذه المرة أيضاً أن أذعن للحقيقة التي وصلتُ إليها.

فمنذ أن حدثتْ تلك العاصفة الهوجاء في حياتي سنة ١٤١٢ هـ(١) و أنا أبحث في المذاهب وأدرسها وأرحل منها إليها!

لستُ أدري إلى	أين يمضي القطار
خلتُ أن يكتفي	من حطام ونار
فانبرى منكراً	فكرتي ذا القطار
إن نيرانه	من شظايا الفكر
وبما غيرها	ليس يحلو السفر(٢)

ولكن الجديد فيها هو هذا الاتصال الروحي بأبعادها المترامية وهذاالعشق العرفاني بالاخلاص لهاوالهيام الروحاني بالسير في سبلها.

---

١) عندماتركتُ مدينة «صعدة» التي كنتُ أدرس بها متجهاً نحو صنعاء متنقلاً بين محافلهاالثقافية والفكرية باحثاً عن فكرة أحملُها يذعن لها عقلي وتطمئن لها روحي.

٢) المقطع الاخير من قصيدة «شظايا فكر» من ديوان «إلى ا » للكاتب (صاحب هذه السطور) مخطوط.

كنتُ قد اعتكفتُ ـ شبه اعتكاف!! لمدة قصيرة ـ متصوفاً في جامع النهرين بصنعاء ممارساً ـ كما أسميتُ تلك المرحلة من حياتي ـ بـ «دور النقه الروحي» أمضي بعدها سبيلي في الصراع مع أمواج أفكار العالم وأطروحات صراع الحضارات... !

حين أتى ذلك الاخ المؤمن وقال لي: ما الذي أتى بك إلى هنا؟

قد سمعنا عنك أنك قد لويت عنانك لعالم الافكار الحديثة(١) والمنهج العلمي المادي(٢) فما أنت وهذا المكان؟!

قلتُ: لا عليك، أنا كما سمعتَ؛ إلاّ أنّي أحببتُ أن أمر بدور «نقه روحي» لاتوثّب من جديد لمواصلة طريقي في عالم الفكر الحديث وطرحه العلمي البحت (التجريبي)(٣) .

---

١) أردت بالافكار الحديثة ما كان من قبيل الطرح الفلسفي المعاصر كفلسفة الاخلاق وفلسفة العلوم ومناهج ونظريات البحوث الابستمولوجية المعاصرة وحوار الاديان وحوار الحضارات أو صراعها و...

٢) المنهج هو الطريق المتبوع، وهو بالمعنى العلمي: مجموعة الاجراءات التي ينبغي اتخاذها بترتيب معين لبلوغ هدف معين، وتتوقف طبيعة هذه الاجراءات وتفاصيلها على الغاية منها، وتتنوع بتنوع العلوم، وتختلف في العلم الواحد من عالم إلى عالم ومن عصر إلى عصر... انظر: الموسوعة الفلسفية: ٤٧١.

وقصدت بوصف «المادي»: المعنى الفلسفي للنزعة القائلة: بأن كلّ ما هو موجود مادي... انظر: الموسوعة الفلسفية المختصرة: ٢٨٤.

٣) التجريبية: تعاليم نظرية المعرفة التي تذهب إلى أن التجربة الحسية هي المصدر الوحيد، وتؤكّد أن كل معرفة تقوم على أساس التجربة، ويتم بلوغها

<=

قال: وما زلتَ في مطالعاتك كما كنت؟

قلتُ: لا.

قال: وكيف تدير رحى «نقهك الروحي» هذا إذن؟

قلت: بما يعنيني ولا يعنيك!

قال: فهلاّ عرجتَ على كتاب أو كتب للصوفية(١) تبهج روحك وتؤنس خلوتك؟!

قلت: لي في كتاب ا   سلوةٌ وعزاء!

قال: لجدك الامام يحيى بن حمزة(٢) كتاب اسمه «تصفية

=> عن طريق التجربة. انظر: الموسوعة الفلسفية (السوفياتية): ١١٠.

وحاولت ـ بربطي لـ «التجريبي» بـ «الفكر الحديث» ـ النظر إلى التجريبية المنطقية الحديثة التي تقصر التجربة على المجموع الكلي للاحساسات أو الافكار، منكرة أن التجربة تقوم على أساس من العالم الموضوعي.

١) التصوف: مصدر الفعل الخماسي المصوغ من «صوف» للدلالة على لبس الصوف، ومن ثم كان المتجرد لحياة الصوفية يسمى في الاسلام صوفياً.

وورد لفظ «الصوفي» لقباً مفرداً لاول مرة في التاريخ في النصف الثاني من القرن الثامن الميلادي، إذ نُعتَ به جابر بن حيان، ولا يستطيع الباحث في تاريخ الصوفية أن يظفربتعريف جامع مانع للتصوف.

ويقول الانصاري (ت ٩٢٩ هـ) «التصوف علم تُعرفُ به أحوال تزكية النفوس، وتصفية الاخلاق وتعمير الظاهر والباطن لنيل السعادة الابدية. انظر: حقائق عن التصوف: ١٣، دائرة المعارف الاسلامية: ٢٦٥/٥، التصوف منشؤه ومصطلحاته: ٢١.

٢) الامام المؤيد با   أوالمؤيد برب العزة يحيى بن حمزة بن علي (٦٦٩ ـ ٧٤٩ هـ)

<=

القلوب»(١) فلم لا تجعله «مصفّياً لقلبك»؟!

قلت: ذاك كتاب قرأتُه منذ زمن !

قال: «فإحياء علوم الدين»(٢) .

=> يعتبر من أكابر أئمة الزيدية، ويجعله الدكتور أحمد محمود صبحي في كتابه «الزيدية»: «قمة اللقاء» بين الزيدية والمعتزلة، وألّف حوله كتاب «الامام المجتهد يحيى بن حمزة وآراؤه الكلامية»، ادعى يحيى بن حمزة الامامةَ سنة (٧٤٨ هـ) ويروى أن كراريس تصانيفه زادت على عدد أيام عمره، وهو صاحب موقف سلْمي ـ إن لم يكن مدافعاً ـ في حقّ «الخلفاء» الذين تقدموا جده الامام أميرالمؤمنين علي بن أبي طالب(عليه السلام)، وله مشرب معتزلي ملحوظ، من أهم كتبه: «الشامل» في علم الكلام، و«الانتصار» في الفقه المقارن ـ وهو موسوعة فقهية ضخمة تقع في ١٨ مجلّداً ـ وله كتاب «تصفية القلوب من درن الاوزار والذنوب» يتصل نسب يحيى بن حمزة بالامام الجواد علي بن محمد الهادي(عليهما السلام) الامامين العاشر والتاسع من أئمة أهل البيت الاثني عشر(عليهم السلام) عن طريق جعفر بن الامام الجواد. انظر: التحف شرح الزلف: ١٨٥، لوامع الانوار: ٧٢/٢، البدر الطالع: ١٨٤/٢، الاعلام: ١٤٣/٨، الموسوعة اليمنية: ١٠١٩/٢، أعيان الشيعة: ٢٨٩/١٠.

١) «تصفية القلوب عن درن الاوزار والذنوب» لابي إدريس يحيى بن حمزة «المؤيد با » كتاب يتناول الاخلاق الفاضلة والاوصاف الحميدة، وهو ـ كما قيل ـ على نمط «إحياء علوم الدين ـ للغزالي» مرتب في عشر مقالات، طبع بتحقيق إسماعيل بن أحمد الجرافي ـ المكتبة السلفية ـ القاهرة ١٩٨٥، وطبع ـ مؤخراً ـ بتحقيق سلفي للاهدل.

٢) كتاب «إحياء علوم الدين»: من كتب المواعظ، رتّبه مؤلّفه أبو حامد محمد بن محمد الغزالي الشافعي (٥٠٥) على أربعة أقسام: ربع العبادات وربع العادات وربع المهلكات وربع المنجيات في كل منها عشرة كتب...، طبع مراراً.

قلت: الحق أنّي بين الفينة والأُخرى ُأقلّب صفحات أحد مجلّداته وأقرؤها!

وسير بها في معارج العرفان؟

قلتُ: لا بأس!

قال: آتيك به.

* * *

وبعد يومين أو ثلاثة جاء وأعطاني كتاباً عرفانياً من كتب الشيعة الاثني عشرية(١) .

---

١) «والشيعة: القوم الذين يجتمعون على أمر، وكل قوم اجتمعوا على أمر فَهم شيعة، وكل قوم أمرهم واحد يتبع بعضهم رأي بعض... قال الزجاج: والشيعة أتباع الرجل وأنصاره... قال الازهري: والشيعة قوم يهوون هوى عترة النبي(صلى ا عليه وآله وسلم) ويوالونهم. وقد غلب هذا الاسم على من يتولّى علياً وأهل بيته (رضوان ا عليهم أجمعين) حتى صار لهم اسماً خاصاً، فإذا قيل: فلان من الشيعة عرِفَ أنه منهم، وفي مذهب الشيعة كذا، أي عندهم، وأصل ذلك من المشايعة، وهي المتابعة والمطاوعة» انظر: التشيع نشأته معالمه: ٢٤، لسان العرب: ١٨٨/٨ ـ ١٨٩.

«ولقد استعمل القرآن الكريم كلمةَ الشيعة بمعنى الانصار والاتباع الفكريين فقال: (وإن من شيعته لاِبراهيم) الصافات: ٨٣» التشيع: ٢٤.

« [التشيع] على التخصيص لا محالة لاتباع أميرالمؤمنين] علي بن أبي طالب [صلوات ا عليه على سبيل الولاء والاعتقاد لامامته بعد الرسول   =>

....

<= ـ صلوات ا عليه وآله ـ بلا فصل ونفي الامامة عمن تقدمه في مقام الخلافة...»: أوائل المقالات: ٢.

«الشيعة: هم الذين شايعوا علياً(رضي ا عنه)على الخصوص، وقالوا بإمامته وخلافته نصاً ووصيةً، إما جلياً، وإما خفياً، واعتقدوا أن الامامة لا تخرج من أولاده، وإن خرجت فبظلم يكون من غيره، أو بتقية من عنده، وقالوا: ليست الامامة قضية مصلحية تناط باختيار العامة، وينتصب الامام بنصبهم، بل هي قضية أصولية، وهي ركن الدين...» الملل والنحل للشهرستاني: ١٤٦ ـ ١٤٧.

«والشيعة: ثلاث فرق: زيدية، وإمامية، وباطنية» الملل والنحل لابن المرتضى (مقدمة كتاب البحر الزخّار): ٤٠.

«وإذا ثبت ما بيناه بالسمة بالتشيع ـ كما وصفناه ـ وجبت للامامية والزيدية الجارودية من بين سائر فرق الامة...» أوائل المقالات: ٣.

«... والعمدة في التشيع مذهب الزيدية وعدلية الامامية...» الشافي لابن حمزة: ١٣٩/١.

والاثنا عشرية هم الامامية القائلون بوجود النص على اثني عشر إماماً ـ بعد الرسول ـ نص عليهم هو نفسه صلوات ا عليه وآله.

«باب الفرق بين الامامية وغيرهم من الشيعة وسائر أصحاب المقالات: فأما السمة للمذهب بالامامة ووصف الفريق من الشيعة بالامامية فهو علم على من دان بوجوب الامامة ووجودها في كلّ زمان، وأوجب النص الجلي والعصمة والكمال لكل إمام، ثم حصر الامامةَ في وُلد الحسين بن علي(عليهما السلام)وساقها إلى الرضا علي بن موسى(عليهما السلام)، لانّه ـ وإن كان علماً على من دان من الاصول بما ذكرناه، دون التخصيص لمن قال في الاعيان بما وصفناه ـ فإنه قد انتقل عن أصله لاستحقاق فرق من معتقديه ألقاباً بأحاديث لهم بأقاويل

=>

كان كتاباً عجيباً!، كنت «أغرق» في «بحوره» ساعات وساعات وهو يذهب بي ذات اليمين وذات الشمال...، ومنتقى القول أنه كان عاصفةً في

<= أحدثوها فغلبتْ عليهم في الاستعمال دون الوصف بالامامية، وصار هذا الاسم ـ في عرف المتكلّمين وغيرهم من الفقهاء والعامة ـ علماً على من ذكرناه» أوائل المقالات: ٤.

«واتفقت الامامية على أن الائمة بعد الرسول(صلى ا عليه وآله وسلم) اثنا عشر إماماً...» أوائل المقالات: ٦.

«مذهب الامامية هو أحد المذاهب الاسلامية الكلامية والفقهية.. يرجع في انتمائه العقيدي والفكري إلى أئمة أهل البيت(عليهم السلام)، وبه سمي بالامامي وأتباعه بالامامية، وقد يسمى بالمذهب الجعفري نسبةً إلى الامام السادس من أئمة أهل البيت(عليهم السلام): أبي عبدا جعفر بن محمد الصادق(عليه السلام) المتوفى سنة ١٤٨ هـ، وذلك لوفرة عطائه الفكري بالنسبة إلى بقية الائمة من أهل البيت(عليهم السلام)، ولانه عاش فترة انطلاقة الفكر الكلامي والخلافات الفكرية في مفاهيم العقيدة وشؤونها الاخرى، وبروز أعلام الفكر الكلامي ومدارسه الاولى كالجبرية والمعتزلة، وفترة توسع الفكر الفقهي وظهور أصحاب المذاهب الفقهية أمثال: مالك بن أنس وأبي حنفية، حيث كان المسلمون آنذاك يتمايزون بالانتماء، فيقال: هذا من أتباع المذهب الكلامي المعين أو المذهب الفقهي المعين.

ويعرف هذا المذهب أيضاً بمذهب الامامية الاثني عشرية في مقابلة المذهبين الشيعيين الاخرين: الزيدي والاسماعيلي اللذين تستمر الامامة ـ في اعتقادهما ـ متجاوزة الحصر بعدد معين.

ويطلق عليه ـ غالباً ـ المذهب الشيعي لكثرة أتباعه مقارنةً بأتباع المذهبين الشيعيين الاخرين الزيدي والاسماعيلي.

ويشكل الشيعة الامامية ـ في الوقت الحاضر ـ نصف مسلمي آسيا وثلث مسلمي العالم» مذهب الامامية: ٧ ـ ٨.

حياتي هوجاء لا أرى مجالاً متّسعاً للاستطراد في تسطيرها!

وبعدها بأيام جاءني ذلك الاخ بكتاب آخر حول جهاد النفس.

وحصلتُ بعدها على كتب ٱُخرى في تهذيب النفس، وبالتلك الذكريات العذبة التي مازالت مخيلتي تحتفظ بها عن تلك الايام.

* * *

انقضت فترة وجيزة و«غرقي» في تلك الكتب كان قد بلغ مداه، ولما وصلتُ إلى الساحل قلت: من أين أتى كاتب تلك الكتب بما في تلك الكتب!؟

إنّه لم يكن ليأتي بشيء من عنده ومن جعبته الخاصة!!

كلّ ما هناك أنوار وأحاديث لاهل البيت (عليهم السلام).

وأغرقتُ في التساؤل والاستعجاب!

قلت: ولكن أوليس «المؤلّف» من «الاثني عشرية» وهم من هم في مخالفتهم لعقائد «الزيدية»(١) الحقّة!؟

---

١) الزيدية: «أتباع زيد بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب رضي ا عنهم، ساقوا الامامة في أولاد فاطمة رضي ا عنها، ولم يجوزوا ثبوت الامامة في غيرهم، إلاّ أنهم جوزوا أن يكون كل فاطمي عالم شجاع سخي خرج بالامامة، أن يكون إماماً واجب الطاعة. سواءاً كان من أولاد الحسن، أو من أولاد الحسين رضي ا عنهما...

وهم أصناف ثلاثة: جارودية، وسليمانية، وبترية» الملل والنحل: ١/١٥٤ ـ ١٥٧.

<=

....

<= «وأما الزيدية فهم القائلون بإمامة أميرالمؤمنين علي بن أبي طالب والحسن والحسين وزيد بن علي(عليهم السلام) وبإمامة كل فاطمي دعى إلى نفسه وهو على ظاهر العدالة ومن أهل العلم والشجاعة وكانت بيعته على تجريد السيف للجهاد» أوائل المقالات: ٤.

«] عبدا بن حمزة [: وكلّ آبائنا عليهم السلام زيد إمامه لانه ـ عندنا أهل البيت ـ إمام الائمة لفتحه باب الجهاد.

وزيد بن علي ومحمد بن علي وعبدا بن الحسين وإبراهيم بن الحسن، لم يختلفوا في حرف واحد من أصول دينهم، فلما قام زيد بن علي(عليهما السلام) ـ دونهم ـ على أئمة الجور تبعه فضلاء أهل البيت(عليهم السلام) في القيام.

فقال محمد بن عبدا النفس الزكية(عليه السلام): ألا إن زيد بن علي فتح باب الجهاد وأقام الحجة وأوضح المحجة ولن نسلك إلاّ منهاجه ولن نقفوا إلاّ أثره...

فأقول: أخبرني أبي تلقيناً وحكايةً عن العدل والتوحيد وصدق الوعد والوعيد... والنبوة والامامة لعلي بن أبي طالب(عليه السلام) بعد رسول ا (صلى ا عليه وآله وسلم) بلا فصل ولولديه الحسن والحسين(عليهما السلام) بالنص، وأن الامامة بعدهما فيمن قام ودعا من أولادهما وسار بسيرتهما واحتذى حذوهما كزيد بن علي ومن حذا حذوه من العترة الطاهرة سلام ا عليهم واختصت الفرقة هذه من العترة وشيعتهم بالزيدية، وإلاّ فالاصل علي(عليه السلام) والتشيع له لخروج زيد بن علي(عليه السلام)على أئمة الظلم وقتالهم في الدين فمن صوبهم ـ من الشيعة ـ وصوبه وحذا حذوه من العترة فهو زيدي...» انظر: لوامع الانوار: ١/٥٠٢ ـ ٥٠٣.

«ونسبة الزيدي إلى الزيدية تعني النسبة إلى الفكر الزيدي وهي نسبة انتماء واعتزاء...

والحقيقة هي: أن المذهب الفقهي المعروف بالمذهب الزيدي في اليمن... لم يكن

<=

ولن نتجشّم العناء بعدما أوضح أمرهم «الامام يحيى بن حمزة» في كتابيه «الافحام»(١) و«مشكاة الانوار»(٢) وأدق منه «الامام عبد ا بن حمزة»(٣) في «العقدالثمين»(٤) وغيرهما وغيرها!!

<=مذهب إمام معين...

الزيدية لا تعتقد بأن الامام زيد بن علي أولى بالتقليد من غيره كالامام جعفر الصادق...

إن هذه النسبة] الزيدية [لم يطلقها الامام زيد على أتباعه، ولا أطلقها ـ في البداية ـ أتباعه على أنفسهم...» راجع: الزيدية نظرية وتطبيق: ١١ ـ ١٤.

١) كتاب «الافحام لافئدة الباطنية الطغام» كتبه الامام يحيى بن حمزة رداً على عقائد الباطنية ـ كما ظاهر من اسمه ـ وفيه خلطٌ بينهم وبين الامامية الاثنى عشرية، طبع بتحقيق الدكتور علي سامي النشار وفيصل عون سنة ١٩٦٦ م ـ منشأة المعارف ـ الاسكندرية.

٢) كتاب «مشكاة الانوار الهادمة لقواعد الباطنية الاشرار» ليحيى بن حمزة، هو كسابقه «الافحام» ـ تقريباً ـ طبع بتحقيق الدكتور السيد الجليند، دار الفكر الحديث.

٣) الامام المنصور با عبدا بن حمزة بن سليمان (٥٦١ ـ ٦١٤) من البلغاء والفصحاء والفقهاء ومن أشهر علماء وأئمة الزيدية في القرن السادس، يعتبر كتابه «الشافي» من أهم كتب الزيدية، ادعى الامامة في ٥٩٤، حارب المطرفية وكفّرهم ـ وهم من الزيدية ـ لمخالفتهم له في الرأي وعدم مبايعتهم له، انظر ترجمته في: التحف شرح الزلف: ١٦٤، الحدائق الوردية: ١٣٣/٢، الاعلام: ٨٣/٤، الموسوعة اليمنية: ٦١٩/٢.

٤) «العقد الثمين في تبيين أحكام الائمة الهادين» كتاب في الفرق بين الزيدية والامامية والرد على الامامية، وهو كتاب مليء بالشبه، ولم يتحر مؤلّفه

<=

وأعقبتْ ذلكم السؤال محاورات تَترى بيني وبين نفسي ومخزوني الفكري والعقائدي والمذهبي.

كانت رياح توجهي «الحديث» حينها تصرفه عن ما هو فيه إلاّ أني كنتُ أرجعها إليه في مفارقات عدة لا مجال لتسطيرها هنا!!

ومن ثم رجعت في نهاية المطاف إلى نفسي وقلت: أولستَ قد أخذت على نفسك عهداً أن لا تدع قول فرقة في فرقة قائدك ومقنعك إلا بعد«فحص» ما جاء عنها في كتبها؟

أيقبلُ عقلُك أن يكون «للزيدية» هذه الردود والنقوض على مذهب الاثني عشرية وتظل واقفةً حائرة لا ترد ولا تدافع عن نفسها، وهي من عرفتَ في ردودها على أهل السنّة(١) ودحض أقاويلهم عليها.

<= عبدا بن حمزة فيه ـ مع الاسف ـ الموضوعيةَ والدقّة؛ كحال أكثر الكتب عند كثير من المذاهب والتي تؤلّف لهذا الغرض. والكتاب مازال مخطوطاً.

١) أهل السنة: «هم القائلون بخلافة أبي بكر وعمر عن استحقاق ويقابلهم الشيعة» المعجم الوسيط: ٤٥٦.

«أما لفظ «السنّة» فلم يظهر مقروناً بلفظ «الجماعة» في بادئ الامر، بل ظهر بمفرده أولاً في العهد الأموي أيضاً للتمييز بين المنتظمين في سلك «الجماعة» وبين الاخرين الذين مازالوا يؤمنون بقداسة الدين التي تأبى أن يكون رجال بني أمية هؤلاء زعماء له ناطقين باسمه...» تاريخ الاسلام الثقافي والسياسي: ٥٧٧.

وأهل السنة ـ في نظر البغدادي (٤٢٩) ـ ثمانية أصناف: الصفاتية من المتكلمين وأئمة الفقه من فريقي الرأي والحديث والمحدثون (أهل الحديث) <=

وكم لهم من المؤلفات في ذلك!! اضرب بطرفك لا ترى إلاّ «الغدير»(١) و«عبقات الانوار»(٢) و«إحقاق الحقّ»(٣) و«المراجعات»(٤) و...

<= وبعض النحاة والادباء والقراء والزهاد والمرابطون في الثغور وعامة البلدان التي غلب فيها شعار أهل السنة. انظر: الفرق بين الفرق: ٢٧٦.

١) كتاب «الغدير في الكتاب والسنة والادب» كتاب ديني، علمي، فني، تأريخي أدبي، أخلاقي...، يبحث فيه عن حديث الغدير كتاباً وسنة وأدباً ويتضمن تراجم اُمة كبيرة من رجالات العلم والدين والادب من الذين نظموا هذه الاثارة من العلم وغيرهم، كما يصفه مؤلّفه العلاّمة الشيخ عبدالحسين أحمد الاميني النجفي (١٣٢٠ ـ ١٣٩٠)، ظهرت طبعته المحققة سنة ١٤١٦ هـ ـ ١٩٩٥ م في قم، وهو في طبعاته السابقة أحد عشر مجلّداً.

٢) «عبقات الانوار في إمامة الائمة الاطهار» للسيد ميرحامد حسين الموسوي الهندي (١٢٤٦ ـ ١٣٠٦) كتبه رداً على «التحفة الاثني عشرية لعبد العزيز الدهلوي السني» طبع بالهند سنة (١٢٩٣ هـ)، قال عنه السيد علي الحسيني الميلاني: أجل ما كُتب في الامامة من صدر الاسلام إلى الان، طبع منه أحد عشر مجلّداً ضخاماً.

٣) «إحقاق الحقّ وإزهاق الباطل» للقاضي السيد الشهيد نورا الحسيني المرعشي التستري (٩٥٦ ـ ١٠١٩) كتبه رداً على كتاب «إبطال نهج الباطل لابن روزبهان» نشرته مكتبة آية ا المرعشي النجفي مع ملحقاته والفهارس في أربعة وثلاثين مجلّداً ضخماً.

٤) «المراجعات» أبحاث جديدة في أصول المذهب والامامة العامة وهي رسائل متبادلة بين عميد السنة في مصر وهو الاستاذ سليم البشري شيخ الجامع الازهر وبين السيد شرف الدين العاملي، وهو من أشهر الكتب المعاصرة، طبع الطبعة العشرون بالقاهرة سنة ١٣٩٩ هـ / ١٩٧٩ م.

<=

وقبل أن تراودني نفسي على الاطّلاع على ما عند «الشيعة الاثني عشرية» أدرت حواراً مع نفسي «كعادتي»! كان نتاجه:

البحث العلمي والمنهجي يتطلّب موضوعيةً بحتة، أي أن يرتكز على نقاط أُسسية مبدئية ويناقش فقرات مفصلية في عقيدة أي نحلة أو فرقة.

والبحث في «الزيدية» و«الاثني عشرية» هو البحث في «الشيعة» و«التشيع».

إذن هو البحث في «الامامة» و«الخلافة».

البحث عن «التقية والمتعة والمسح على الارجل و(أشهد أن علياً ولي ا) والسجود على التربة»(١) للوصول إلى حلّ جذري وحاسم عند النقاش

<= ... وللعلم أن هذه الكتب لا تختص مباحثها ـ الاختصاص التام ـ بعقائد السنة ونقاشها ـ كما يحلو لبعض أن يتصور، حتى يلقي عن كاهله عبأ الاطلاع عليها وقراءتها بإدعاء أنّها لا تناقش مذهب الزيدية ولا تتعرض له ـ فكثير كثير من مباحث هذه الكتب ومناقشاتها تدخل في نقاش أكثر المذاهب ـ إن لم يكن كلها ـ في صميم بحوث الامامة ـ كالبحث عن العصمة وضرورتها وعقيدة اللطف والنصوص على الائمة(عليهم السلام) مما لا يختص البحث فيه بالزيدية وحدها.

١) قال الشيخ الانصاري (١٢٨٢): التقية: اسم لا تقى يتّقي... والمراد هنا التحفّظ عن ضرر الغير بموافقته في قول أو فعل مخالف للحق.

وعرف محمد رشيد رضا (١٣٥٤) ـ من علماء أهل السنة ـ التقية بقوله: (ما يقال أو يفعل مخالفاً للحقّ لاجل توقّي الضرر).

<=

....

=> ويدلّ على جوازها من كتاب ا   الكريم قوله تعالى: (... إِلاّ أَن تَتقُوا منْهم تُقاةً...) آل عمران: ٢٨.

وقد تعرض ثامر هاشم حبيب العميدي لبحث التقية عند المذاهب الاسلامية بحث موضوعي في كتابه «واقع التقية عند المذاهب والفرق الاسلامية من غير الشيعة الامامية» وقد طبع هذا الكتاب وصدر عن مركز الغدير للدراسات الاسلامية سنة ١٤١٦ هـ / ١٩٩٥ م ـ قم ـ ايران.

المتعة: هي النكاح بعينه إلاّ أنها محددةٌ بالمدة وتشترط فيها شروط العقد الدائم (في الزواج) قال ا   تعالى: (... فَما استَمتَعتُم بِه منْهن فَآتُوهن أُجورهن...) النساء: ٢٤.

للتوسع انظر: «المتعتان بين النص والاجتهاد من كتاب الغدير الشيخ الاميني(رحمه ا   )»، المتعة وأثرها في الاصلاح الاجتماعي، زواج المتعة حلال ـ محاكمة المنهج الفقهي عند أهل السنة.

المسح على الارجل: أحد أركان الوضوء وجاء به الكتاب العزيز في قوله تعالى: (يا أَيها الذين آمنُوا إِذَا قُمتُم إِلَى الصلاة فَاغْسلُوا وجوهكُم وأَيديكُم إِلَى المرافق وامسحوا بِرؤُوسكُم وأَرجلَكُم إِلَى الكَعبين..) المائدة: ٦.

انظر: القول المبين عن وجوب مسح الرجلين للكراجكي: ٤٤٩، المسح على الرجلين للمفيد: ٤١٣.

الشهادة الثالثة: أشهد أن علياً ولي ا   ، والمقصود التلفظ بهذه الشهادة بعد «أشهد أن محمداً رسول ا   » في الاذان، والشيعة لا يأتون بها بقصد الجزئية، جاء في منهاج الصالحين / فتاوى آية ا   العظمى السيد علي الحسيني السيستاني حفظه ا   : ١٩١/١: «... والشهادة لعلي(عليه السلام) بالولاية وإمرة المؤمنين مكملة للشهادة بالرسالة ومستحبة في نفسها وإن لم تكن جزءاً من

<=

بين «الزيدية» و «الاثني عشرية» ـ بنظر صاحب هذه السطور ـ ليس إلاّ لجاجةً وتعنّتاً واستعراض عضلات في الفقه والحديث وأبواب الصلاة وكتاب النكاح !

وليس المقصود ـ لا سمح ا ـ أن لا تُناقش تلك المسائل وأن لا تطرح، إذ قد تكون في أغلب الاحيان هي القضية المحورية للنقاش ـ وإن كان هذاالنقاش مما لا أراه مجدياً من أجل التوصل إلى أحقية فرقة عن اُخرى ـ بل إن هنالك حاجةً ملحةً أحياناً لابداء وجهة نظر المذهب المدافَع عنه في تلك المسائل، خصوصاً إذا كانت في دائرة «الشُبه» التي تُلقى هنا وهناك! هكذا على عواهنها!، لا لشيء إلاّ للتهويل والتخويف والتحوير والتنفير!!

<= الاذان والاقامة...». وانظر: «سر الايمان الشهادة الثالثة في الاذان».

السجود على التربة: من المسائل التي يستدل لها عند الشيعة ـ على سبيل الاحتجاج ـ بأحاديث وتصريحات وردت عند السنّة أنفسهم بل وغير السنّة أيضاً. إلاّ أن الشيعة كادت أن تكون الوحيدة من بين الفرق التي أصرت على هذه المسألة إن لم تكنها، واختص التهويل في هذه المسألة على فتوى الاستحباب بالسجود على التربة المأخوذة من أرض كربلاء أو التربة الحسينية ـ عند الشيعة الامامية ـ وفي الاحكام للهادي يحيى بن الحسين (ت/ ٢٩٨) حدثني أبي عن أبيه أنه سئل عن المسوح واللبود وأشباههما فقال: أحب لكل مصل أن يضع جبهته على التراب وحضيض الارض...».

وفي صحيح البخاري ـ من أهل السنة ـ عن أبي سعيد الخدري: «... فصلّى بنا النبي(صلى ا عليه وآله وسلم) حتى رأيت أثر الطين والماء على جبهة رسول ا (صلى ا عليه وآله وسلم)...» صحيح البخاري: ٢٠٧/١. انظر: السجود على التربة الحسينية عند الشيعة الامامية، السجود على الارض.

أقصد أن هنالك ما هو أكبر في دائرة النقاش، بل وما هو أهم عند الحديث عن فرقتين من فرق الشيعة كتب لهما البقاء مع أُختهما الثالثة «الاسماعيلية»(١) حتّى هذا العصر، ولم تنقرض كما انقرضت الفرق الأُخرى سواءاً من الشيعة أو السنّة.

إن البحث في المذاهب ومنها «الاثنا عشرية» و«الزيدية» يختزل اختلافاً ـ قد يكون واسعاً في بعض أطروحاته ـ في شتّى مناحي التفكير عند تلك المذاهب بدءاً من «العقيدة» وما فيها من: «عدل» و«نبوة» و«معاد» و«إمامة» بل و«توحيد» مروراً بـ : «الحديث ورجاله ومتونه وأسانيده ومسانيده» و«التاريخوحركاته وتطوراته وانكماشاته» و«الفقه واختلافاته واستنباطاتهواجتهاداته ومراحله وتدوينه» و«التفسير» و«الكلام» وانتهاءاً بالطرح المعاصر لذلك المذهب أو ذاك.

من هنا: كان لابد من تلمس أشد المواضيع صلةً برأس الاختلاف وأُس

---

١) الاسماعيليون: هم القائلون بإمامة إسماعيل بن جعفر الصادق(عليه السلام) بعد أبيه جعفر وبذلك اختلفوا عن الشيعة الامامية الاثنى عشرية (الجعفرية) الذين قالوا بإمامة موسى الكاظم بعد جعفر الصادق(عليهما السلام).

وأشهر فرق الاسماعيلية ـ إن لم تكن الاسماعيلية منحصرة في العصر الحاضر بهما ـ النزارية والمستعلية (البهرة) ويتواجدون في كثير من نقاط العالم الاسلامي.

للتوسع انظر: بحوثٌ في الملل والنحل / الجزء الثامن، الاسماعيليون والمغول ونصير الدين الطوسي، تاريخ الدعوة الاسماعيلية.

الانشقاق حيث نرى أن للشيعة بمذاهبها الثلاثة المعاصرة: الاثنى عشرية والزيدية والاسماعيلية قاسماً مشتركاً من عنده افترقت.

فما هو أصل اختلاف «الاثني عشرية» و«الزيدية»؟

من المعلوم أن الفرقتين شيعيتان أي أنهما تقولان بـ: بأحقية أهل البيت النبوي في الخلافة «الامامة» بل وتتفقان على النص على «علي(عليه السلام)والحسنين(عليهما السلام)».

بغض النظر عن كونه «جلياً» أو «خفياً»!

ومن بعد الحسين (عليه السلام)يبدأ الخلاف:

فالاثنا عشرية تقول: النص ثابتٌ في من بعد الحسين (عليه السلام) وهو ابنه الامام زين العابدين (عليه السلام) وفي من بعده... هكذا حتّى «الامام الثاني عشرالمهدي المنتظر (عليه السلام)».

والزيدية تقول: لا نص بعد الحسين (عليه السلام) إلاّ ما كان نصاً على أهل البيت صلوات ا عليهم بشكل عام، كقوله (صلى ا عليه وآله وسلم): «تركت فيكم الثقلين: كتاب ا ، وعترتي».

إذن أصل خلاف الفرقتين في «الامامة» ومنها انقسامهما.

ومنهجية خلاف الفرقتين «الزيدية» و«الاثني عشرية» يتم مروراً بالخطوات التالية:

١ ـ تعريف «الامامة» عند المذهبين الزيدي والاثني عشري.

٢ ـ صفات الامام أو شروط الامام عند المذهبين الزيدي والاثنى عشري.

٣ ـ الطريق إلى معرفة الامام عند المذهبين الاثني عشري والزيدي.

وبطرح آخر:

إن قول «الزيدية» بأن «طريق معرفة الامام هو الدعوة والقيام» ضرورة اقتضاها قولهم بأن «شروط الامام شروط أفضلية بشرية وملكات احتيازية» ـأوصلوها إلى أربعة عشر شرطاً ـ وهذا القول كان ـ هو الاخر ـ ضرورة اقتضاهاقولهم بأن «الامامة رئاسة عامة في اُمور الدنيا لم يوجبها اللطف بل المصلحة».

ومن المنطق أن يقول شخص: بأن طريق معرفة الامام هو قيامه ودعوته مادام وقد قال بأن الشروط المتطلّبة في الامام هي شروط كمالية بالامكان حصولها في أي شخص اتّفق، والقول الاخير هذا يفرضه المنطق أيضاً!! ـ بناءاً على القول بأن «الامامة رئاسة عامة لاحتياج الناس للطف الذي يطرح في بحث النبوة وأن الامامة ليست في طول النبوة أو في عرضها».

لكن الامر يختلف إذا ما قلنا بأن طريق معرفة الامام ليست قيامه ودعوته، وإنما الطريق إلى معرفة الامام هو «النص»، وهذا بدوره يقود إلى القول بأن المنصوص عليه لابد وأن تكون له خصوصياتٌ غير تلك التي تكون ملكةً واحتيازية، أي أنّه لابد أن يكون «معصوماً» حتّى ينص عليه؛ كما هو الحال في النبوة والنبى.

والقول بهذا ضرورة تقتضيها العقيدة بأن «الامامة رئاسة عامة في الدين والدنيا للطف الالهي» وأن «الامامة لطفٌ واستمرار للنبوة».

إذن من النقطة الأُولى «يتمنهج» البحث بشكل أكثر منطقيةً!!

وكما يعبر «القدماء» إن قالوا فنقول وإن قلتَ قلتُ!!

إن قلنا: ـ كما هو رأي الزيدية ـ إن «الامامة» رئاسة عامة لشخص معين في الدنيا وأُمور الناس؛ فسنقول ـ ضرورةً ـ إن مواصفات هذا الامام كمالية بشرية أو فقل: «أربعة عشر شرطاً».

وعليه فسنقول: إن طريق معرفته قيامه ودعوته لنفسه إذ لا طريق غيره.

أما لو قلنا كما تقول «الاثنا عشرية»: إن الامامة لطف واستمرار للنبوة أو رئاسة عامة في الدين والدنيا يقتضيها اللطف فلا بد من القول بعصمة صاحبها «الامام» وعندها فلا طريق لمعرفة إمامته إلاّ «النص».

* * *

وهكذا كانت حركة بحثي في العقيدتين والمذهبين.

تحركتُ من نقطة «اللطف أو المصلحة» فقادتني «الاشارات المرورية الالهية والعقلية المنطقية» إلى «ضرورة» القول بـ «اللطف»! ثم قادني «اللطف» بدوره إلى الاعتقاد «بضرورة العصمة» التي دلّت بذاتها إلى الاعتقاد بـ «النص» مخلفاً ورائي: أن لا يمكن الايمان بـ «الشروط الاربعة عشر» و «القيام والدعوة»، لاعتنق بعد ذلك مذهب الشيعة الاثني عشرية تاركاً مذهبي السابق «الشامخ» القديم المذهب الشيعي الزيدي.

وكم كان صعباً ذلك التحول والاعتناق الجديد!لو لم تكن للنفحات الرحمانية جولات وصولات هدأت النفس وطمأنت القلب وعقّلت العقل!!

محمد بن حمود العمدي

ذمار ـ اليمن

١٥ شوال ١٤١٩ هـ

تُعرف الامامة عند الزيدية بأنّها «تابعة للنبوة في الوجه الذي وجبت له، لان الائمة (عليهم السلام) يقومون مقام الانبياء (عليهم السلام) في تبليغ الشريعة وإحياء ماالندرس منها ومقاتلة من عنَد عنها، ولهذا لم تكن إلاّ بإذن من الشارع واختيارمنه كالنبوة.

ومسألة الامامة من أكبر مسائل ُأصول الدين وأعظمها، لانّه يترتب عليهاطاعة ا وطاعة الرسول والقيام بالشرائع والجهاد والموالاة والمعاداة والحدود وغير ذلك...

وشرعاً ـ أي في عرف الشرع ـ رئاسة عامة ـ أي على جميع الناس ـ تثبت باستحقاق شرعي أي بدليل من الشرع؛ أي باختيار من الشارع لصاحبها لانّها، تالية للنبوة...

وهي واجبةٌ عقلاً وسمعاً.

وقال بعض أئمتنا (عليهم السلام) وهم بعض المتأخرين منهم والجمهور من غيرهم: بل وجبت سمعاً فقط!!

قالوا: ولا إشكال أن الامام لطف ومصلحة للخلق، لكن العلم بكونه لطفاً ومصلحةً إنّما طريقه الشرع كالنبوة عندهم»(١) .

---

١) عدة الاكياس: ١٠٩/٢ ـ ١١٥.

وقد يظن أن هذا الكلام قولٌ باللاطفية، وحينها فلا خلاف بين الزيدية والاثني عشرية في كون الامامة لطفاً، إلاّ أنّه ليس كذلك!

١ ـ لان للزيدية نصوصاً أُخرى تدل على عدم اعتقادهم باللاطف في مسألة الامامة.

يقول أحمد بن يحيى بن المرتضى(١) :

«... لا طريق إلى اللاطف الخاص إلاّ السمع، والعام ـ كالمعرفة ـ لابد له من وجه يقتضي اللاطفية؛ ولا وجه هنا»(٢) .

وهو رأي «يحيى بن حمزة» أيضاً:

«وأما القائلون بأن لا طريق إلى وجوب الامامة إلاّ الشرع فهم الزيدية والمعتزلة والاشعرية، وقالوا: لا إشكال في كونه لطفاً ومصلحة للخاق، ولكن العلم بكونه لطفاً إنّما يكون طريقه الشرع.

---

١) هو أحمد بن يحيى بن المرتضى (٧٦٤ ـ ٨٤٠) الحسني، الامام المهدي لدين ا ، العالم، الفقيه، المجتهد، ادعى الامامة في ٧٩٣، وخسرو ألقى به في السجن وألف في السجن كتابه الفقهي الشهير «الازهار» عمدة المذهب الزيدي ومرجع طلابه وفقهائه، خلّف كتباً كثيرة في أصول الدين والفقه وفي علوم اللغة وغيرها، يعتبره صبحي في كتابه الزيدية «زيدياً اعتزل» وله «طبقات المعتزلة».

من آرائه: صحة حكم (قضاء) أبي بكر بن أبي قحافة في «فدك» التي أنحلها رسول ا (صلى ا عليه وآله وسلم) فاطمة الزهراء(عليها السلام)!!

انظر: التحف: ١٩٣، مقدمة البحر الزخار: ١٤ ـ ٢٦، الاعلام: ٢٦٩/١، الموسوعة اليمنية: ٦٦/١، الزيدية: ٤١٠، أعيان الشيعة: ٢٠٣/٣.

٢) مقدمة كتاب البحر الزخّار: ٩١.

... والمختار عندنا من هذه المذاهب ما عليه أئمة الزيدية وشيوخ المعتزلة ومحققو الاشعرية هو: أن الطريق إلى وجوب الامامة هو الشرع»(١) .

٢ ـ والزيدية رغم إجلالها الكبير لعقيدة الامامة؛ حتّى لتكاد بعض تصريحات علمائهم الكبار تقارب نوعاً ما ما عليه الاثنا عشرية من القول بـ: «اللطف» كهذا التصريح «لابن حابس»(٢) والذي يعتبره في الاصل قول أئمة الزيدية:

«قلت: الامامة في الدين ـ عند أئمتنا (عليهم السلام) ـ عظيمة الشأن، شامخة البنيان،وبها نظام أمر الأُمة وحفظ دينها ودنياها، والحاجة إلى الامام في القيام بأمر الرعية وتأدية شريعة رسول ا (صلى ا عليه وآله وسلم) عنه كالحاجة إلى رسول ا (صلى ا عليه وآله وسلم)في القيام بأمر الامة وتأدية الشرائع عن ا سبحانه، فهي إذاً أصلٌ كلي وعماد قوي تحفظ به المعارف الالهية والعلوم الشرعية، إذ بها ٌأبيدت رسوم أهل الالحاد وبها انطمست معالم ذوي العناد وبها اندرست آثار أهل الفساد، وخليقٌ بما هذا حاله أن يرقى إلى الدرجة العليا، ويبلغ من الفضيلة إلى الغاية القصوى، ويعد ركناً من أركان دين النبي المصطفى، وكما أن الشئ

---

١) الامام المجتهد يحيى بن حمزة وآراؤه الكلامية، صبحي: ١٤٤، ١٤٥، وأهم مرجع لصبحي في نقل آراء يحيى بن حمزة هو كتابه «الشامل» كما يذكر هو نفسه ذلك في كتابه «الامام المجتهد يحيى بن حمزة...»: ١١.

٢) هو أحمد بن يحيى حابس الصعدي (١٠٦١) تولّى القضاء بصعدة حتى توفي، أحد مشاهير علماء الزيدية، برع في علوم عدة وصنف تصانيف يقول عنها الشوكاني: «جميع تصانيفه مقبولة، منها «المقصد الحسن» و«تكملة الاحكام» انظر: البدر الطالع: ٨٦/١، الاعلام: ٢٧٠/١.

يعد أصلاً بالنظر إلى ترتيب غيره عليه فيكتسب بذلك المرتبة الرفيعة؛ فكذلك يعد أصلاً بالنظر إلى حفظ ذلك الاصل عن الذهاب وإحرازه عن العدم وما عسى أن ينتفع بذلك الاصل مع غموضه وعدمه، فلا يوجد حينئذ توحيد ولا شريعة ولا مرتبة من ذلك رفيعة ولا وضيعة، وإذا كان ما ترتّب عليه غيره حقيقاً بالاصلية فكيف بما حاجة وجود هذا الاصل ونظام أمره إليه ماسةٌ ضرورية، فافهم!

فإن أساس ذلك ورأسه عظَم أمر الامامة أو عدم عظمه، فمن عظُم في صدره شأنُها وولج في ذهنه ما ذكرنا من الدليل الذي استعلى به بنيانها جعلها أصلاً قطعياً وركناً للدين قوياً، وذلك هم أئمتنا (عليهم السلام) وشيعتهم الاعلام.

لكن منهم من جعلهامن فروض العلماء فقط ومنهم من رقّاها إلى درجة فروض الاعيان، بل من أهل هذا القول من جعلها أصلاً من أُصول الدين، ولذا جعلوا معرفةَ إمامة علي (عليه السلام) وولديه الحسنين خصوصاً ومعرفة إمامة القائم بعدهما عموماً من فروض الاعيان، ووجه خصوصية إمامة على وولديه كون معرفة أحوال الامام مترتبةٌ على معرفة إمامتهم، وا أعلم.

ومن صغر عنده أمر الامامة وسهل في جانبها، جعلها حكماً ظنياً، حتّى تفاحش الامر على من وقع في تلك الورطة فجعل كل مجتهد ـ فيها ـ مصيباً وصوب (...) معاوية وعلياً معاً، وزاد في الفحش من أنكر حكم وجوبها وترك الجماعة فوضى شايعاً فيها قبيح عيوبها وجنح إلى التسهيل في باب

الدين، وانتظم في سلك الظلمة المعتدين»(١) .

رغم إجلالها هذا العقيدة الامامة لم تستطع أن تقول باللطف!! وذلك لاسباب كثيرة، لا تستطيع أن تكون مقنعةً للباحث المدقق والمتعامل مع الاقوال بروح موضوعية منطقية؛ جوها الدائم تحكيم العقل والمنطق في الاراء الكلامية والعقائدية والفلسفية، ولعلّ أهم تلك الاسباب هي التخلّص من تبعات القول بـ: «اللطف» الضروريةوالتي على رأسها ـ كما أسلفنا ـ القول بالحاجة إلى «إمام معصوم»وبالتالي القول: بالحاجة إلى «النص» الطريق الوحيد لمعرفة «المعصوم» وهو الشيء الذي لا تملكه الزيدية على آحاد أئمتها؛ وإن كانت قد افتعلت نصوصاً ما في حق بعض أئمتها(٢) إن سلّم بها؛ وهو بعيد جداً!! ـ فلا تعدو أن تكون فضائل ومناقب ليس فيها أدنى رائحة من نص على أمر خطير كالامامة.

وبمجرد نظرة موضوعية إلى استدلالات الاثني عشرية على القول باللطف، سنجد اللطف الطريق الوحيد والمتكامل لايجاب الامامة، إذ لا معنى للقول بإيجابها «شرعاً» مع ذلك الاستدلال «العقلي» الفريد ـ عند الزيدية ـ مع عدم القول بإيجابها عقلاً!!

---

١) المقصد الحسن: ٢٩١ ـ ٢٩٢.

٢) انظر: التحف شرح الزلف: ٥٢، ٧٩، ١٠٠، ١٠٢، ١١٤، وغير «التحف» من الكتب التي تعرضت لسير أئمة الزيدية، وهذا يجعلنا في ريب من موقف الزيدية من النص؛ فهذه المرويات في «الناصر الاطروش والمنصور ابن حمزة ويحيى بن الحسين الرسي وغيرهم» تكشف لنا عن توق شديد عند الزيدية ـ كان ولا يزال ـ للنص في الامامة!

ولم الانَفَةُ عن القول بوجوبها عقلاً؟!!

هل هو إلاّ التخلّص من القول بلوازم «اللاطفية»؟!

خصوصاً ما إذا ردت بعض إشكالات زيدية القرن الثامن على القول باللاطف كإشكال أحمد بن يحيى بن المرتضى(١) بما ذكره أوسع من أن يعرض هنا، كردود «الحمصي الرازي»(٢) و«الشريف المرتضى»(٣) وغيرهما.

---

١) مقّدمة البحر الزخّار: ٩١.

٢) الشيخ سديد الدين محمود بن علي بن الحسن الحمصي الرازي: (توفّي في أوائل المائة السابعة) قال في «الفهرست»: علاّمة زمانه في الاصولين، ورع ثقة، له تصانيف» وقال صاحب «مقابس الانوار»: عمدة المحققين، ونخبة المدققين، نزل الري ونُسب إليها، قال فخر الدين الرازي: كان معلّم الاثني عشرية...».

انظر: مقدمة تحقيق كتابه «المنقذ من التقليد» وانظر: معجم رجال الحديث: ٩٧/١٩، أعيان الشيعة: ١٠٥/١٠، جاءت بحوثه وردوده في مسألة اللطف في كتابه المنقذ من التقليد: ٢٤٠/٢ ـ ٢٥٦.

٣) الشريف المرتضى علي بن الحسين الموسوي (٣٥٥ ـ ٤٣٦) ذو المجدين، علم الهدى، يكنّى بأبي القاسم، تولّى نقابة النقباء وإمارة الحاج وديوان المظالم، قال فيه أبوالعلاء المعري:

يا سائلي عنه لما جئتُ أسأله — ألا هو الرجل العاري من العار

لو جئته لرأيت الناس في رجل — والدهر في ساعة والارض في دار

قال ابن خلكان: كان هذا الشريف إمام أئمة العراق بين الاختلاف والاتفاق، إليه فزع علماؤها وعنه أخذ عظماؤها... <=

وكإطلالة بسيطة على دفاع الاثني عشرية عن عقيدة «اللطف» والقول بهاومنافحتهم عنها نستعرض هذا النص للسيوري(١) :

«قال(٢) : لا يقال: اللطف إنّما يجب إذا لم يقم غيره مقامه، أما مع قيام

<= انظر: مقدمة تحقيق كتابه «شرح جمل العلم والعمل»، دمية القصر: ٢٩٩/١، سير أعلام النبلاء: ٥٨٨/١٧، تاريخ الاسلام (حوادث ٤٣١ ـ ٤٤٠): ٤٣٣، معجم رجال الحديث: ٤٠٠/١٢، أعيان الشيعة: ٢١٣/٨، الاعلام: ٢٧٨/٤، دفاعه وبحثه للطاف جاء في «الذخيرة»: ٤١٠ ـ ٤١٧، وفي كتب أخرى له.

١) أبو عبدا المقداد بن عبدا بن محمد السيوري الاسدي الحلّي (ت/٨٢٦) الشيخ الفاضل الفقيه المتكلم، كان من أعيان العلماء، قال عن تصانيفه العلاّمة المجلسي صاحب البحار: تصانيفه في نهاية الاعتبار والاشتهار.

انظر: معجم رجال الحديث: ٣٤٨/١٩، أعيان الشيعة: ١٣٤/١٠، الاعلام: ٢٨٢/٧، وانظر مقدمة تحقيق «إرشاد الطالبين».

٢) القائل هو العلاّمة الحلّي، لان كتاب «إرشاد الطالبين» للسيوري شرح لمتن «نهج المسترشدين» للحلّي.

والعلاّمة الحلّي هو: الحسن بن يوسف بن المطهر الحلّي (٦٤٧ ـ ٧٢٦) هو الوحيد الذي أطلق عليه في التاريخ العلمي الشيعي الطويل لقب: «العلاّمة» من مصنفاته: المختلف، التذكرة، القواعد، التبصرة، وغيرها، لم تزل كتبه محطّ أنظار العلماء من عصره إلى اليوم تدريساً وشرحاً وتعليقاً قال عنه الشيخ الحر: الشيخ العلاّمة، جمال الدين أبو منصور، الحسن بن يوسف...، فاضل، عالم، علاّمة العلماء، محقق مدقق، ثقة ثقة، فقيه محدث متكلّم، ماهر، جليل القدر...، لا نظير له في الفنون والعلوم والعقليات والنقليات» انظر مقدمة «كشف الفوائد في شرح قواعد العقائد». أعيان الشيعة: ٣٩٦/٥، الاعلام: ٢٢٧/٢، معجم رجال الحديث: ١٧١/٦.

غيره مقامه فلا يجب، فَلِم قلتم أن الامامة من قبيل القسم الاول(١) .

أو نقول: إنّما يجب اللطف إذا لم يشتمل على وجه قبح، فلم لايجوز استعمال الامامة على وجه قبح لايعلمونه؟ ولان الامامة إنّما تكون لطفاً إذا كان الامام ظاهراً مبسوط اليد ليحصل منه منفعة الامامة، وهو انزجار العاصي، أما مع غيبة الامام وكف يده فلا يجب، لانتفاء الفائدة.

لأنّا نقول(٢) : التجاء العقلاء في جميع الاصقاع والازمنة إلى نصب الرؤساء في حفظ نظامهم، يدل على انتفاء طريق آخر سوى الامامة، وجهة القبح معلومة محصورة، لانّا مكلّفون باجتنابها، فلابد وأن تكون معلومة، وإلاّلزم تكليف مالايطاق، ولا شي من تلك الوجوه بمتحقق في الامامة، والفائدة موجودة وإن كان الامام غائباً، لان تجويز ظهوره في كل وقت لطفٌ في حق المكلّف.

أقول(٣) : لما قرر الدليل على مطلوبه، شرع في الاعتراض عليه والجواب عنه، وأورد منع الكبرى(٤) أولاً ثم منع الصغرى(٥) ، والمناسب للترتيب البحثي هو العكس، وتوجيه الاعتراض(٦) : هو أن دليلكم ممنوع

---

١) وهو الذي يجب إذا لم يقم غيره مقامه.

٢) هذا رد على من قال: إنّه مع غيبة الامام وكف يده لا يجب اللطف في الامامة حينها.

٣) القائل هو الشيخ جمال الدين مقداد بن عبدا السيوري الحلّي.

٤) الكبرى في القضيتين هنا هي: القول بتعين وجوب لطفّية الامام.

٥) والصغرى هي: أن الامامة إنّما تكون لطفاً إذا كان الامام ظاهراً مبسوط اليد.

٦) يصوغ «السيوري» إشكال المخالفين لمسألة اللطف ـ والذي ذكره العلاّمة الحلّي ـ صياغةً جديدةً تتناسب وما أسماه بالترتيب البحثي.

بكلتا مقدمتيه(١) ، فلاتصدق نتيجته التي هي عين مطلوبكم.

أما منع كُبراه فلوجهين:

الاول: أن لطفية الامامة إنّما يتعين للوجوب إذا لم يقُم غيرها مقامها، وهوممنوع، لجواز أن يقوم غيرها مقامها، كوعظ الواعظ فإنّه قد يقوم غيره مقامه مع كونه لُطفاً، فلا يكون متعينةً للوجوب، كالواحدة من خصال الكفّارة، وهو المطلوب.

الثاني: أن الواجب لا يكفي في وجوبه وجه وجوبه، بل لابد مع ذلك من انتفاء سائر وجوه القبح والمفاسد عنه، لاستحالة وجوب مايشتمل على مفسدة وإن اشتمل على مصلحة، وإلاّ لكان الله تعالى فاعلاً للمفسدة، وهو قبيح.

وحينئذ نقول: الامامة على تقدير تسليم لطفيتها لايكفي ذلك في وجوبها، بل لابد مع ذلك من انتفاء وجوه المفاسد منها، فَلم قلتم بانتفائها؟ ولِملا يجوز اشتمالها على نوع مفسدة لا نعلمها؟(٢) .

وحينئذ لا يمكن الجزم بوجوبها عليه تعالى.

وأما صغراه: فلانّا نمنع كون الامامة لطفاً مطلقاً، بل إذا كان ظاهراً مبسوط اليد جاز الانزجار عن المعاصي، والانبعاث على الطاعات إنّما يحصل بظهوره وانبساط يده وانتشار أوامره، لا مع كونه خائفاً مستوراً.

---

١) المقدمتين الصغرى والكبرى.

٢) ورد التلميح بكون الامامة مشتملةً على مفسدة ـ بناءاً على أن العقل يقضي بقبحها ـ في بعض كتب الزيدية كمقدمة لوجوبها الشرعي، الذي يحفظها من المفسدة. راجع:ينابيع النصيحة: ٢٥٠.

والجواب عن الاول(١) : أنا نختار أن الامام لطف لا يقوم غيره مقامه، كالمعرفة با تعالى؛ فإنّها لا يقوم غيرها مقامها، والدليل على ماقلناه أن العقلاء في سائر البلدان والازمان يلتجون في دفع المفاسد إلى نصب الرؤساء دون غيره، ولو كان له بدلٌ لالتجؤوا إليه في وقت من الاوقات أو بلدمن البلدان.

وعن الثاني(٢) : أن وجوه القبح والمفاسد معلومةٌ محصورةٌ لنا، وذلك لانّا مكلّفون باجتنابها، والتكليف بالشيء من دون العلم به محال، وإلاّ لزم تكليف ما لايطاق، ولاشيء من تلك المفاسد موجودةٌ في الامامة.

وفي هذا الجواب نظر(٣) : فإنّه إنما يصلح جواباً لمن قال بوجوبها على الخلق «كأبي الحسين»(٤) ، لا لمن قال بوجوبها على ا تعالى كأصحابنا،فإنّه إنّما يجب عليه تعالى أن يعرفنا المفاسد إذا كانت من أفعالنا أو من لوازم

---

١) وهو الاشكال على «لطفية الامامة» بأنّها لا تجب إذ أن غيرها يمكن أن يقوم مقامها.

٢) وهو الاشكال بـ : «لم لا يجوز استعمال الامامة على وجه قبح لا يعلمونه».

٣) هذا النظر للسيوري شارح متن «نهج المسترشدين».

٤) أبوالحسين عبدالرحيم بن محمد بن عثمان الخياط (م ـ ٣١١) شيخ المعتزلة البغداديين من نظراء الجبائي، كان من بحور العلم، ترجم له «القاضي عبدالجبار» في «فضل الاعتزال» وقال: «كان عالماً فاضلاً من أصحاب جعفر [بن مبشر الثقفي المتكلم [وله كتب كثيرة في النقوض على ابن الراوندي وغيره، من أشهر كتبه «الانتصار» رد فيه على كتاب «فضيحة المعتزلة» لابن الراوندي، وله آراء شنيعة في حق الشيعة. انظر ترجمته في: سير أعلام النبلاء: ٢٢٠/١٤، الاعلام: ٣٤٧/٣، بحوث في الملل والنحل: ٢٨٤/٣.

أفعالنا، لئلاّ يلزم مالايطاق كما ذكرتم، أما إذا لم تكن من أفعالنا بل من فعله فلا يجب أن يعرفنا المفسدة اللازمة لو كانت ثابتةً، وحينئذ يجوز أن لايكون نصب الامام واجباً عليه تعالى، لاستلزامه مفسدةً لانعلمها.

والاجود في الجواب أن نقول: لو كان هناك مفسدةٌ لكانت إما لازمةً للامامة، وهو باطلٌ، وإلا لما فعلها ا تعالى، لكنّه فعلها بقوله تعالى (إني جاعلُك ِللناسِ ِإماماً...)(١) ، ولاستحال تكليفنا باتّباعه، لكنّا مكلّفون باتّباعه أو(مفارقته) وحينئذ يجوز انفكاكها عنه، فيكون واجبةً على تقدير الانفكاك، وأيضاً هذا السؤال وارد على كل مايوجبه المعتزلة على ا تعالى، فكلّما أجاب به فهو جوابنا.

وعن الثالث(٢) : أنّا نختار أن الامام لطفٌ مطلقاً، أما مع ظهوره وانبساط يده فظاهر، وأما مع غيبته فلان نفس وجوده لطفٌ، لان اعتقاد المكلّفين لوجود الامام وتجويز ظهوره وإنفاذ أحكامه في كل وقت سبب لردعهم عن المفاسد ولقربهم إلى الصلاح، وهو ظاهر.

وتحقيق هذا المقام: هو أن لُطفية الامام تتم بأُمور ثلاثة:

الاول: ما هو واجب عليه تعالى، وهو خلق الامام وتمكينه بالقدرة والعلم، والنص عليه باسمه، ونصبه، وهذا قد فعله ا تعالى.

الثاني: ماهو واجب على الامام، وهو تحمله الامامةَ وقبولُها، وهذا قد فعله الامام.

---

١) سورة البقرة: ١٢٤.

٢) وهو الاشكال بـ: «أن الامامة إنما تكون لطفاً إذا كان الامام ظاهراً مبسوط اليد».

الثالث: ماهو واجب على الرعية، وهو أن ينصروه ويطيعوه، ويذبوا عنهويقبلوا أوامره، وهذا مالم يفعله أكثر الرعية.

فمجموع هذه الأمور هو السبب التام للطفية، وعدم السبب التام ليس من ا ولا من الامام لما قلناه، فيكون من الرعية.

إن قلت: إن ا تعالى قادر على أن يكثر أولياءه ويحملهم على طاعته، ويقلّلَ أعداءه ويقهرهم على طاعته، فحيث لم يفعل كان مخلاً بالواجب.

قلتُ: لما كان فعلُ ذلك مؤدياً إلى الجبر المنافي للتكليف لم يفعله تعالى، فقد ظهر أن نفس وجود الامام لطفٌ وتصرفه لطفٌ آخر، وعدم الثاني(١) لايلزم منه عدم الاول(٢) ، فتكون الامامة لطفاً مطلقاً، وهو المطلوب»(٣) .

وما أجملَ ما قاله السيد محسن الامين العاملي(٤) :

وباللطف يقضي العقلُ حتماً فربنا لطيفٌ وفي كل الأمورِ له خُبر
يقربنا من كل نفع وطاعة ويبعدنا عن كل ذنب به الضر

---

١) وهو تصرف الامام «انبساط يده وظهوره».

٢) وهو أن وجوده ـ بحد ذاته ـ لطفٌ.

٣) إرشاد الطالبين: ٣٢٨ ـ ٣٣٢.

٤) السيد محسن الامين العاملي (١٢٨٤ ـ ١٣٧١) عالم، جليل، ذائع الصيت له مؤلفات عدة منها موسوعته الكبيرة «أعيان الشيعة». انظر: الحسين والحسينيون: ١٧١، الاعلام: ٢٨٧/٥، أعيان الشيعة: ٣٣٣/١٠.

ومن لطفه أمسى مثيباً معاقباً ... ومن لطفه أن تُرسل الرسلُ والنُذْر

تُبين لنا طُرق الضلالة والهدى ... جميعاً وما في حكْمه ابداً قَسر

لئلاّ يرى للناس من بعد حجةٌ ... على ا ـِ أو يبدو لهم في غد عذْر

ويحيى الذي يحيى ويهلك هالِك ... وقد جاءه التبيان ما دونه ستْر

فأرسل فينا أنبياء تنزهوا ... عن الذنب لا يعصى له فيهم أَمر

ولو جاز أن يعصوه ما كان أمرهم ... مطاعاً وخيفَ الكذْب منهم أوالمكْر

ومن بعدهم أبقوا رعاةً لدينهم ... يحوطونه من أن يحيقَ به الكفر

هم الاوصياء الراشدون وكلهم ... بحور علوم لا يخاض لها غَمر

وكل دليل بالنبوة قد مضى ... فمنه بإثبات الامام قضى الفكْر(١)

---

١) البرهان على وجود صاحب الزمان: ٣٩، قادتنا كيف نعرفهم: ٢٤٢/٧ ـ ٢٤٣.

العصمة أم الشروط الاربعة عشر؟

ترى الامامية الاثنا عشرية ـ بناءاً على قولها باللطف الالهي المطلق ـ أن الامام لابد أن يكون معصوماً، وأن منصب الامامة منصب لايستحقه إلاّ المعصوم.

يقول الشيخ المفيد(١) في «أوائل المقالات»(٢) : «واتفَقَتْ الاماميةُ على أن

---

١) محمد بن محمد بن النعمان البغدادي الكرخي (٣٣٦ أو ٣٣٨ ـ ٤١٣ هـ) الشيخ المفيد، ابن المعلّم، عالم الشيعة، صاحب التصانيف الكثيرة، شيخ مشائخ الطائفة الامامية الاثني عشرية، لسان الامامية، رئيس الكلام والفقه، كان يناظر أهل كلّ عقيدة، كثير الصدقات، عظيم الخشوع، كثير الصلاة والصوم، خشن اللباس، له أكثر من مائتي مصنّف، كانت جنازته مشهودة، وشيعه ثمانون ألفاً. انظر: حياة الشيخ المفيد ومصنّفاته، أعيان الشيعة: ٤٢٠/٩، سير أعلام النبلاء: ٣٤٤/١٧، تاريخ الاسلام: (حوادث ٤١١ ـ ٤٢٠ هـ: ٣٣٢) الاعلام: ٢١/٧، معجم رجال الحديث: ٢١٣/١٨.

٢) «أوائل المقالات في المذاهب والمختارات» للشيخ المفيد، كتاب يشتمل على «الفرق بين الشيعة والمعتزلة وفصل مابين العدلية من الشيعة ومن ذهب إلى العدل من المعتزلة والفرق مابينهم من بعد وبين الامامية فيما اتفقوا عليه من خلافهم فيه من الاصول، وذكر ـ في أصل ذلك ـ ما اجتباه هو من المذاهب المتفرعة عن أصول التوحيد والعدل والقول في اللطيف من الكلام...».

وقد طبع هذا الكتاب عدة طبعات، وهو من أجود الكتب في بابه.

إمام الدين لايكون إلاّ معصوماً من الخلاف _ تعالى، عالماً بجميع علوم الدين، كاملاً في الفضل، بايناً من الكل بالفضل عليهم في الاعمال التي يستَحق بها النعيم المقيم»(١) .

ويستدل على ذلك بالعقل قبل النقل، جاء في «الذخيرة»(٢) للشريف المرتضى:

«فأما الذي يدل على وجوب العصمة له من طريق العقل، فهو أنّا قد بينَا وجوب حاجة الأُمة إلى الامام، ووجدنا هذه الحاجة تثبت عند جواز الغلط عليهم(٣) ، وانتفاء العصمة عنهم، لمابينّاه من لزومها لكل من كان بهذه الصفة، وينتفي بانتفاء جواز الغلط، بدلالة أنّهم لو كانوا بأجمعهم معصومين لايجوز الخطأُ عليهم؛ لما احتاجوا إلى إمام يكون لطفاً لهم في ارتفاع الخطأ، وكذلك لما كان الانبياء معصومين لم يحتاجوا إلى الروساء والائمة، فثبت أن جهة الحاجة هي جواز الخطأ.

فإن كان الامام مشاركاً لهم في جواز الخطأ عليه فيجب أن يكون مشاركاًلهم في الحاجة إلى إمام يكون وراه، لان الاشتراك في العلّة يقتضي

---

١) أوائل المقالات: ٤، ٥.

٢) «الذخيرة في علم الكلام أو ذخيرة العالم وبصيرة المعلم وهو من تتمة كتاب الملخص في أصول الدين» هو أحد كتابين جليلين في علم الكلام حلاً في الرعيل الاول من الكتب الكلامية التي تناولت بيان مذهب الشيعة الامامية وتبنّت الذب عن أصوله الاعتقادية وتركيز الاسس العلمية التي اعتمدتها في دعم عقيدتها، كما يصفه المحقق السيد أحمد الحسيني.

٣) أي على الأُمة.

الاشتراك في المعلول.

والقول في الامام الثاني كالقول في الاول، وهذا يؤدي إلى إثبات ما لا يتناهى من الائمة أو الوقوف إلى إمام معصوم، وهو المطلوب»(١) .

وترى الاثنا عشرية أن لقولها بالعصمة أدلةً من النقل أيضاً؛ فالاية الشريفة (وإذ ابتَلَى إبراهيم ربه بكلمات فأتَمهن قَالَ إني جاعلُك للناس إماماً قَالَ ومن ذُريتي قَالَ لاَ ينَالُ عهدي الظالِمين)(٢) ، دليلٌ كبير على العصمة من كتاب ا تعالى مع تفصيل وتفسير طويلان جداً، ليس هذا مجال بحثهما.!

ولكن على سبيل الاختصار يمكن أن يقال: «إن الظلم بكل ألوانه وصوره مانع عن نيل هذا المنصب الالهي(٣) ، فالاستغراق في جانب الافراد يستلزم الاستغراق في جانب الظلم، وتكون النتيجة ممنوعية كل فرد من أفراد الظلمة عن الارتقاء الى منصب الامامة، سواء أكان ظالماً في فترة من عمره ثم تاب وصار غير ظالم، أو بقي على ظلمه، فالظالم عندما يرتكب الظلم يشمله قوله سبحانه: (لاَ ينَالُ عهدي الظالِمين) ، فصلاحيته بعد ارتفاع الظلم تحتاج إلى دليل.

وعلى ذلك، فكلّ من ارتكب ظلماً، وتجاوز حداً في يوم من أيام عمره، أو عبد صنماً، أو لاذ إلى وثن، وبالجملة ارتكب ما هو حرام، فضلاً عما هو كفر،

---

١) الذخيرة: ٤٣٠، ٤٣١.

٢) سورة البقرة: ١٢٤.

٣) الامامة.

ينَادى من فوق العرش: (لاَ ينَالُ عهدي الظالِمين) أي أنتم الظلمة الكفرة المتجاوزون عن الحد، لستم قابلين لتحمل منصب الامامة؛ من غير فرق بين أن يصلح حالهم بعد تلك الفترة، أو يبقوا على ماكانوا عليه.

وهذا يستلزم أن يكون المؤهل للامامة طاهراً من الذنوب من لدن وضع عليه القلم إلى أن اُدرج في كفنه وأدخل في لحده، وهذا ما نسميه بالعصمة في مورد الامامة»(١) .

ومن أدلة الامامية الاثني عشرية على العصمة من الكتاب العزيز قوله تعالى: (أَطيعوا ا َ وأَطيعوا الرسولَ وأُولِي الأَمرِ منْكُم)(٢) «فإنه تعالى أوجب طاعة أولي الامر على الاطلاق كطاعته وطاعة الرسول، وهو لا يتم إلاّ بعصمة أولي الامر، فإن غير المعصوم قد يأمر بمعصية وتحرم طاعته فيها، فلووجبت أيضاً اجتمع الضدان: وجوب طاعته وحرمتها، ولايصح حمل الاية على إيجاب الطاعة له في خصوص الطاعات؛ إذ ـ مع منافاته لاطلاقها ـ لا يجامع ظاهرها من إفادة تعظيم الرسول وأولي الامر بمساواتهم   تعالى في وجوب الطاعة، إذ يقبح تعظيم العاصي، ولا سيما المنغمس بأنواع الفواحش.

على أن وجوب الطاعة في الطاعات ليس من خواص الرسول وأولي الامر، بل تجب طاعة كل آمر بالمعروف، فلابد أن يكون المراد بالاية بيان

١) الالهيات: ١٢٢/٤.

٢) النساء: ٥٩.

عصمة الرسول وأولي الامر وأنّهم لا يأمرون ولا ينهون إلاّ بحقّ»(١) .

ومن السنة: قول رسول ا (صلى ا عليه وآله وسلم): «إني تارك فيكم الثقلين ـ أو الخَليفتين ـ: كتاب ا وعترتي أهل بيتي»، فقد قال السيد محسن الامين العاملي بعد ذكرهذا الحديث وغيره: «دلّت هذه الاحاديث على عصمة أهل البيت من الذنوب والخطأ، لمساواتهم فيها بالقرآن الثابت عصمته في أنّه أحد الثقلين المخلّفين في الناس، وفي الامر بالتمسك بهم كالتمسك بالقرآن، ولو كان الخطأ يقع منهم لما صح الامر بالتمسك بهم الذي هو عبارة عن جعل أقوالهم وأفعالهم حجةً، وفي أن المتمسك بهم لا يضلّ كما لا يضلّ المتمسك بالقرآن، ولووقع منهم الذنوب أو الخطأ لكان المتمسك بهم يضل، وإن في اتباعهم الهدى والنور كما في القرآن، ولو لم يكونوا معصومين لكان في اتباعهم الضلال، وأنهم حبلٌ ممدود من السماء إلى الارض كالقرآن، وهو كنايةٌ عن أنّهم واسطةٌ بين ا تعالى وبين خلقه، وأن أقوالهم عن ا تعالى، ولو لم يكونوا معصومين لم يكونوا كذلك. وفي أنّهم لم يفارقوا القرآن ولن يفارقهم مدةَ عمر الدنيا، ولو أخطأوا أو أذنبوا لفارقوا القرآن وفارقهم، وفي عدم جواز مفارقتهم بتقدم عليهم بجعل نفسه إماماً لهم أوتقصير عنهم وائتمام بغيرهم، كما لايجوز التقدم على القرآن بالافتاء بغير مافيه أو التقصير عنه باتّباع أقوال مخالفيه، وفي عدم جواز تعليمهم(٢) ورد أقوالهم، ولو كانوا

---

١) دلائل الصدق: ١٧/٢.

٢) اشارة إلى رواية لحديث الثقلين فيها (... ولا تعلموهم فإنهم أعلم منكم...) راجع تخريجه في «المراجعات» لشرف الدين ص٣٦ طبع دار الكتاب =>

يجهلون شيئاً لوجب تعليمهم ولم ينه عن رد قولهم»(١) .

وأما الزيديةُ فإنها لا ترى ضرورة عصمة الامام، بل أن له شروطاً أربعة عشر.

يقول الشرفي(٢) : «وشروط صاحبها ـ أي شروط الامام ـ أربعة عشر شرطاً:

الاول: البلوغ والعقل، للاجماع على أن لا ولاية للصبي والمجنون على أنفسهما فضلاً عن غيرهما».

الثاني: الذكورة، لقوله (صلى ا عليه وآله وسلم): ما أفلح قوم ولّوا أمرهم امرأةً، ولان المرأةلا تولّى جميع أمرها، ولانها ممنوعة من مخالطة الناس وغير ذلك.

والثالث: الحرية....

والرابع:... المنصب، فلا تصح الامامة إلاّ في منصب مخصوص بينه الشارع....

=> الاسلامي أو ص١٦ طبعة (مطبوعات النجاح بالقاهرة). وراجع تخريج حديث الثقلين في: حديث الثقلين تواتره فقهه كما في كتب السنة، الاعتصام: ١٣٢/١ ـ ١٥٢، لوامع الانوار: ٥١/١، بحارالانوار: ٤٧٥/٢٢، ٣٢٩/٣٦، ٣١٣/٤٥، ٢٢/٦٨، نفحات الازهار: الجزء الاول.

١) الغدير: ٢٩٧/٣، ٢٩٨، وراجع: الاصول العامة للفقه المقارن: ١٦٤ ـ ١٨٩.

٢) أحمد بن محمد بن صلاح الشرفي (٩٧٥ ـ ١٠٥٥) كان من ولاة الامام القاسم ابن محمد وشرح كتابه الاساس بشرحين صغير وكبير، عالم موسوعي ورع وأديب يصفه صاحب «نسمات الاسحار» بخاتمة المحققين له مؤلفات ومصنفات يدرس بعضها في حلقات العلم عند الزيدية. انظر: عدة الاكياس: ١٧/١، البدر الطالع: ٨٢/١، الاعلام: ٢٣٨/١.

الخامس:... الاجتهاد...

والسادس:... الورع...

والسابع: اجتناب المهن المسترذلة.

الثامن: الافضلية...

والتاسع: الشجاعة...

والعاشر: التدبير...

والحادي عشر: القدرة على القيام بثمرة الامامة...

والثاني عشر: السخاء بوضع الحقوق في مواضعها..

والثالث عشر: السلامة من المنفرات نحو الجذام والبرص...

والرابع عشر: سلامة الحواس والاطراف...»(١) .

وهي تستدلّ على كل شرط على حدة باستدلالات عقلية ونقلية.

وليس لديهم استقرار على القول بأربعة عشر شرطاً، فهذا «يحيى بن حمزة» يقول:

«... أن طريق الامامة عندنا ـ ممن ليس بمنصوص عليه ـ هي الدعوة، فمن قام منهم ودعا إلى الامام مستجمعاً لأُمور أربعة:... وجب على كافّة المسلمين نصرتُه والدعاء إليه، والاحتكام لامره، والتقوية لسلطانه»(٢) . ويرى عبدا بن حمزة أن تلك الشروط «ستة»(٣) .

---

١) عدة الاكياس: ١٢٠/٢ ـ ١٣٤.

٢) المعالم الدينية: ١٤٤.

٣) ديوان عبدا بن حمزة وعنه دائرة المعارف الاسلامية الشيعية: ٢٢٢/٧.

وأمّا «العصمة» فالزيدية لا تراها:

يقول «الشرفي»:

«قال (عليه السلام)(١) : «ولا دليل عليها» أي على اشتراطها أي العصمة «إلاّ تقدير حصول المعصية من الامام «لو لم يكن معصوماً» أي لادليل لهم(٢) على اشتراط العصمة إلاّ تقديرحصول المعصية وهو لا يصلح دليلاً؛ لما ذكره (عليه السلام)بقوله:

«قلنا: ذلك التقدير حاصل في المعصوم فيفرض حصول المعصية منه كما قال تعالى في سيد المعصومين (لَئِن أَشْرَكْتَ لَيحبطَن عملُك)(٣) .

ولا يلزم من هذا الفرض وقوع الشرك منه (صلى ا عليه وآله وسلم).

«قالوا: لا سواء فإنّه «امتنع وقوعها من المعصوم» قطعاً ولو قُدرت منه تقديراً فإنّا نعلم انتفاءها «بخلاف غيره» أي غير المعصوم فإنّه ـ مع تقديرها منه ـ يمكن وقوعها ولا يمتنع فلم يستوِ التقديران «قلنا ما دام» الامام «عدلاً فلا وقوع» للمعصية منه «وإن وقعت منه» المعصية «فَكَالمعصوماتَ المعصوم»؛

لان تقدير موت الامام المعصوم ووقوع المعصية من الامام غير المعصوم

---

١) القائل هو القاسم بن محمد (١٠٢٩) صاحب المتن المشروح والمسمى بـ «الاساس» وقد طبع هذا المتن في بيروت عام ١٩٨٠ هـ بتحقيق الدكتور البيرنصري نادر عن دار الطليعة، وطبعه بتحقيق آخر / محمد قاسم الهاشمي ـ مكتبة التراث الاسلامي / صعده ـ اليمن وصدرت الطبعة الثانية منه عام ١٤١٥ هـ.

٢) أي الاثني عشرية.

٣) الزمر: ٦٥.

سواء في كونهما مبطلين للامامة، فهلاّ منعتم من قيام الامام المعصوم ـ لتقدير موته، كما منعتم من إمامة العدل لتقدير معصيته، وكذلك تقديرالعمى والجذام أو نحو ذلك؟»(١) .

ومع ذلك فهنالك من الزيدية من ذهب إلى اشتراط العصمة في الامام «كأبي العباس الحسني»(٢) وهو من هو عند الزيدية!!

بل إن عبارات كبار أئمة الزيدية في صفة الامام لتكاد توحي بأنها لا تنطبق إلاّ على المعصوم أو لا تنادي إلاّ بالمعصوم!

يقول الهادي يحيى بن الحسين(٣) : «وكذلك الاوصياء فلا تثبت للخلايق

---

١) عدة الاكياس: ١٣٤/٢، ١٣٥.

٢) عدة الاكياس: ١٣٤/٢. وأبوالعباس الحسني هو: أحمد بن إبراهيم الحسني المعروف بأبي العباس (٣٥٣) وصف في كتب الزيدية بـ «السيد الامام الحافظ، الحجة، شيخ الائمة، رباني آل الرسول، وشيخ المعقول والمنقول، لم يبق شيء من فنون العلم إلاّ طار في أرجائه، وهو تلميذ الامام الناصر الاطروش، وشيخ الامامين الجليلين أبي طالب والمؤيد با .

قال عنه عبدا بن حمزة: «الفقيه المناظر المحيط بألفاظ العترة أجمع غير مدافع ولا منازع، كان محل الامامة، ومنزل الزعامة. انظر: التحف: ١١٨، أعيان الشيعة: ٤٦٩/٢.

٣) الهادي يحيى بن الحسين بن القاسم الرسي (٢٤٥ ـ ٢٩٨) أول أئمة الزيدية في اليمن، له مقام شامخ عند الزيدية لا يكاد يرقى إليه إمام ـ من أئمتهم ـ غيره، كان على ورع شديد، كتب ابن عمه علي بن محمد العباسي العلوي سيرته في مجلد ضخم طبع بتحقيق الدكتور سهيل زكّار سنة ١٣٩٢ هـ ـ دار الفكر بيروت ـ في ٤١٨ صفحة.

<=

وصية الانبياء إليهم إلاّ باستحقاق لذاك العلم والدليل، فأماالاستحقاق منهم لذلك المقام الذي استوجبوا به من ا العلم والدليلَ فهو فضلهم على أهل دهرهم وبيانهم عن جميع أهل ملتهم بالعلم البارع والدين والورع والاجتهاد في أمر ا وعلمهم ودليلهم فهوالعلم بغامض علم الانبياء والاطلاع على خفى أسرار الرسل واحاطتهم بماخص ا به أنبياءه حتى يوجد عندهم من ذلك ما لا يوجد عند غيرهم من أهل دهرهم فيستدلّ بذلك على ما خصهم به أنبياؤهم وأُلْقي إليهم من مكنون علمها وعجايب فوايد ما أوحى ا به إليها مما لا يوجد أبداً عند غير الاوصياء»(١) .

وأما قول «القاسم بن محمد»(٢) بأنه لا دليل عليها (أي على اشتراطها = العصمة) إلاّ تقدير حصول المعصية؛ فمجازفة!!

<= عالم، فقيه، سياسي، مؤسس دولة الائمة في اليمن، وواضع أسس الهادوية حارب القرامطة حروباً شديدة، وكان له ولفقهه شأن عظيم في تاريخ اليمن، مقامه بـ «صعدة» مشهور مزور. من كتبه «الاحكام في الحلال والحرام». انظر: الافادة: ١٢٨، الاعلام: ١٤١/٨، الحدائق الوردية: ١٣/٢، التحف: ٩٩، الموسوعة اليمنية: ١٠١٨/٢، تاريخ الاسلام (حوادث ووفيات ٢٩١ ـ ٣٠٠ هـ): ٣٢١.

١) المجموعة الفاخرة: ٤٨.

٢) عدة الاكياس: ١٣٤/٢ ـ ١٣٥.

القاسم بن محمد بن علي بن الرشيد (٩٦٧ ـ ١٠٢٩) فقيه، عالم، قام بدور سياسي بارز في محاربة الاتراك بعد أن ادعى الامامة سنة ١٠٠٦، ترك كثيراً من المؤلّفات منها: «الاعتصام» في الحديث و«الاساس» في أصول الدين، أُلّف في ترجمته كتاب باسم «النبذة المعشيرة» لُقّب بالمنصور با ، انظر: التحف: ٢٢٩، البدر الطالع: ٣٨٥/١، الموسوعة اليمنية: ٧٣٨/٢، الاعلام: ١٨٢/٥.

لادلة كثيرة!

منها:

أولاً: أن الامامية المتقدمين والمتأخرين(١) لم يذكروا أن مستندهم الوحيد في ايجابهم العصمة للامام هو «تقدير حصول المعصية»، بل لم يذكروه ـ أصلاً ـ كدليل على إيجاب العصمة.

ما نراه في كتبهم استدلالاً على العصمة وضرورتها هو:

١ ـ أنّه لو لم يكن]الامام[معصوماً لزم التسلسل(٢) ، والتالي باطلٌ فالمقدم مثله»(٣) .

«والدليل على وجوب كونه معصوماً: أن الرئاسة إنّما وجبت من حيث كانت لطفاً، يقل الفساد ويكْثُر الصلاح عندها، وكان الامر منعكساً مع فقدها من كثرة الفساد وقلّة الصلاح، فالرئيس لايخلو من أن يكون معصوماً أو لايكون معصوماً. إن كان معصوماً فهو المقصود، وإن لم يكن معصوماً كان محتاجاً إلى رئيس آخر، ثم الكلام في رئيسه كالكلام فيه، في أنّه إن لم يكن

---

١) راجع: الذخيرة: ٤٣٠، مناهج اليقين: ٢٩٧ ـ ٢٩٩، أوائل المقالات: ١٩، عقائدالامامية: ٣١٣، أصل الشيعة وأصولها: ٢١٢،الالهيات: ١١٦/٤ ـ ١٣٠.

٢) أي حاجة «الامام» غير المعصوم إلى «إمام معصوم».

٣) «اصطلاح منطقي» بعبارة أُخرى: إن التسلسل باطلٌ، والقول بعدم عصمة الامام يستلزم احتياجه إلى من هو أعلم وأكمل منه وهذا الاعلم والاكمل هكذا يحتاج إلى من هذا أعلم وأكمل منه وهذا يؤدي إلى التسلسل؛ إذن القول بعدم العصمة للامام ـ القول الذي يؤدي إلى التسلسل ـ باطل، فيثبت القول بعصمة الامام مناهج اليقين: ٢٩٧.

معصوماً احتاج إلى رئيس آخر، فكذا الثالث يحتاج إلى رابع، والرابع إلى خامس، وذلك يؤدي إلى إثبات ما لاينحصر من الرؤساء، وهو باطلٌ، أو إلى إثبات رئيس معصوم، وبه يتُم المقصود، فإنّه يكون إماماً للكل ومن عداه يكونون نوابه وعماله وأمراءه، وإنّما قلنا: إذا لم يكن معصوماً احتاج إلى رئيس آخر من حيثُ: إن العلّة المحوجة إلى رئيس ـ وهى ارتفاع العصمة وجواز الخطأ ـ تكون قائمة فيه»(١) .

٢ ـ آية التطهير:

(إنّما يرِيد ا ُ لِيذْهب عنْكُم الرجس أَهلَ الْبيت ويطَهركُم تَطْهيراً)(٢) .

«وأما دلالتها على العصمة، فتظهر إذا اطّلعنا على أن المراد من الرجس هو القذارة المعنوية لا المادية...

وعلى ضوء هذا، فالمراد من الرجس في الاية: كل عمل قبيح عرفاً أو شرعاً، لا تقبله الطباع، ولذلك قال سبحانه بعد تلك اللفظة: (ويطَهركُم تَطْهيراً) ، فليس المراد من التطهير، إلاّ تطهيرهم من الرجس المعنوي الذي تُعدالمعاصي والمآثم من أظهر مصاديقه.

وقد ورد نظيرالاية في حقّ السيدة مريم، قال سبحانه (إن ا َ اصطَفَاك وطَهرك واصطَفَاك علَى نساء الْعالَمين)(٣) .

ومن المعلوم أن تعلّق الارادة التكوينية على إذهاب كل رجس وقذارة،

---

١) المنقذ من التقليد: ٢٧٨/٢ ـ ٢٧٩.

٢) الاحزاب: ٣٣.

٣) سورة آل عمران: ٤٢.

وكل عمل منَفر ـ عرفاً أو شرعاً ـ يجعل من تعلقت به الارادة إنساناً مثالياً،نزيهاً عن كل عيب وشين، ووصمة عار»(١) .

٣ ـ ما سبق ذكره من استشهاد الامامية بآية الامامة(٢) ، وطريقة استدلالها بتلك الاية.

وغيرها من الادلّة.

ثانياً:

أن من عرف «مبنى» الامامية الاثني عشرية ـ وهو «قاعدة اللطف» ـ جزم ـ بإنصاف ـ بأن قولهم بعصمة الامام إنما هو نابع من صميم النتائج العقلية الضرورية لمن التزم بقاعدة اللطف في مسألة الامامة.

ثالثاً:

أن الزيدية ـ نفسها ـ احتارت أمام الدلائل التي تفرض نفسها للعصمة، فاضطرت إلى القول بالعصمة، ولكنّها وقعت في مأزق خطير وهو ادعاء العصمة في العترة ـ هكذا، مطْلَقةً ـ في أولاد الحسنين!!(٣) ، وكما يعبر الفلاسفة والمنطقيون «في الجملة لابالجملة» بدون أن تحدد، بل قالت: «وجماعة العترة معصومة» فالقول بالعصمة هو قول الزيدية أيضاً!! إلاّ أنهاجعلته في العترة عامة، وهذا القول فيه ما فيه!! خصوصاً إذا ما لوحظ أن الزيدية تنفي عن نفسها القول بعصمة آحاد أهل البيت(٤) .

---

١) الالهيات: ١٢٨/٤، ١٢٩.

٢) سورة البقرة: ١٢٤.

٣) عدة الاكياس: ١٨٨/٢.

٤) شرح الازهار: ١٥/١ وكتب أصول الفقه عند الزيدية.

وحديث «الثقلين» القارن «العترة = أهل البيت بالقرآن = المعصوم» ـ بحد ذاته ـ كاف ليكون أباً لكل أدلّة القائلين بعصمة الامام.

وكم قد رأينا ـ علماً وعملاً ـ جراء عدم القول بضرورة عصمة الامام ولابديتها: أن كل الشروط التي تطرح تحت عنوان «صفة الامام» لم تكن سوى شروط كمالية مثالية قل من رقى إليها.

وهذا هو الذي جعل كثيراً من أئمة الزيدية لا يعتبرون بعض الشروط، كما هو المعروف عن «يحيى بن حمزة» وعدم اعتباره للاجتهاد شرطاً في الامام(١) .

وأما مراجعة تاريخ اليمن وتاريخ أئمة اليمن بوجه خاص ففيه الادلّة الكثيرة التي تؤيد «مثالية» الشروط التي اعتبرت في الامام(٢) .

ثم نتساءل!

إلى أين أوصلنا القول بأن لا ضرورة للقول بالعصمة؟

ألم يوصلنا ـ في فترة من الزمن؛ امتدتْ إلى هذه الفترة ـ إلى أن نضرب

---

١) وقال ـ بعدم اشتراط الاجتهاد في الامام ـ الامام المطهر والامير الحسين والحسن بن وهاس والقاضي جعفر والقاضي مغيث والسيد عبدا   بن يحيى أبو العطايا. انظر: شرح الازهار: ٥٢٠/٤.

٢) الموسوعة اليمنية: ٤٤٧/١ ـ ٤٥٩ و٤٩٦ ـ ٤٩٩. ومن أجل حقيقة ـ أكثر صراحةً ـ لابد من القول بأن عملية وضع تلك الشروط تم بطريقة تجميعية دفعت بها خلفية عقلية ثيوقراطية تجعل من المصلحة السياسية والسلطوية ـ المبتنية على مرتكزات دينية وعقيدية؛ لم يكن بد من الاعتماد عليها ـ مشرعاً جديداً وفق ضوابط «المصالح المرسلة» و«الاستحسان» أو لا وفقها !

صفحاً عن مناهج أهل البيت (عليهم السلام) ونجعل منابع شريعتنا غيرها(١) !؟

ألم نصل إلى القول تارة «بالنص الخفى» في الامامة وتارة «بالنص الجلى» ونكون قد ارتكبنا جرماً عقائدياً ـ إن صح التعبير ـ عندما نقول بالاول منهما!!

ألم نصل إلى أن نُصبح حيارى في أخذ ديننا عن من؟ بل حتّى العلماء صاروا حيارى؛ إن لم يكونوا أولَ من احتار !!

ونندن كالسيد الحافظ إسحاق بن يوسف بن الامام المتوكّل على ا (٢) :

أيها الاعلام من ساداتنا ومصابيح دياجي المشكل

خبرونا هل لنا من مذهب يقتفى في القول أو في العمل؟

أم تُركْنا هملاً نَرعى بلا سائم نقفوه نَهج السبل!

فإذا قلنا «ليحيى»(٣) قيل لا ها هنا الحقُ لزيد بن علي!(٤)

---

١) شرح الازهار: ٨/١، مقدمة البحر الزخّار: ١٩٦.

٢) السيد إسحاق بن يوسف بن الامام المتوكّل على ا إسماعيل بن الامام القاسم بن محمد (١١١١ ـ ١١٧٣) قال عنه الشوكاني: «إمام الاداب، والفائق في كل باب، على ذوي الالباب»، كان كريماً وشاعراً، فقيهاً محدثاً، من كتبه رسالة (الوجه الحسن المذهب للحزن)، وتفريج الكروب في مناقب الامام أميرالمؤمنين علي بن أبي طالب(عليه السلام). انظر ترجمته: البدر الطالع: ٩١/١، الاعلام: ٢٩٧/١.

٣) الهادي: يحيى بن الحسين بن القاسم الرسي.

٤) زيد بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب (٧٥ ـ ١٢٢) أخ الامام الباقر(عليه السلام) وعم الامام الصادق(عليه السلام) وابن الامام السجاد(عليه السلام)، كان يعرف

<=

وإذا قلنا «لزيد» حكموا　　　أن «يحيى» قوله النص الجلي

وإذا قلنا لِهذا ولِذا　　　فهم خير جميع الملل

أو سواهم من بني فاطمة　　　اُمناء الوحي بعد الرسل

قرروا المذهب قولاً خارجاً　　　عن نصوص الال فابعثْ وسل!(١)

<= بـ «حليف القرآن» ويعتبر من فقهاء ومحدثي أهل البيت(عليهم السلام). قام مخلصاً تعالى أمام الجبارين في عصره، وقال فيه الامام الصادق(عليه السلام) «رحم ا عمي زيداً لو ظفر لوفى، إنما دعا إلى الرضا من آل محمد و...» قال الشيخ المفيد في «الارشاد»: كان زيد بن علي(عليه السلام) عين إخوته بعد أبي جعفر الباقر(عليه السلام)وأفضلهم وكان عابداً ورعاً فقيهاً سخياً شجاعاً، واعتقد كثير من الشيعة فيه الامامة وكان سبب اعتقادهم ذلك فيه خروجه بالسيف يدعو إلى الرضا من آل محمد فظنّوه يريد بذلك نفسه ولم يكن يريده لمعرفته باستحقاق أخيه للامامة من قبله...

انظر: الافادة: ٦١، التحف: ٤٣، الحدائق الوردية: ١٣٧/١ (الامام زيد شعلة في ليل الاستبداد) لمحمد يحيى سالم عزان، معجم رجال الحديث: ٣٥٧/٨ ـ ٣٦٩، زيد الشهيد، سير أعلام النبلاء: ٣٨٩/٥، تاريخ الاسلام (حوادث ١٢١ ـ ١٤٠ هـ): ١٠٥، الارشاد: ١٧١/٢، زيد بن علي ومشروعية الثورة عند أهل البيت(عليهم السلام)، أعيان الشيعة: ١٠٧/٧، الاعلام: ٥٩/٣.

١) البدر الطالع: ٩١/١.

النص وملابساته

وتبقى مسألة النص كمرحلة أخيرة للتدرج الذي اتبعناه في بحث نظرية الامامية تدرجاً هرمياً!!

ولنا في البداية «وقفة» عند النص عند الزيدية.

فالزيدية تختلف اختلافاً جِد خطير في مسألة النص!!

منشأه من «مسألتين» اختلفت فيهما اختلافاً واسعاً:

أما المسألة الأُولى: فهي أن الائمة قسمان:

فالقسم الاول: من نُص عليه «بالامامة» وهؤلاء هم: أمير المؤمنين علي بن أبي طالب والامام الحسن بن علي والامام الحسين بن علي (عليهم السلام).

والثاني: من لم ينص عليه بالامامة، وقد اختلفوا في هذا القسم أيضاً!!

فبعضهم قال: بل نُص عليه نص جملي وهم العترة، ـ واختلفوا في هذاالنص الجملي أيضاً!! فبعضهم قال: إنما هم أولاد علي (عليه السلام) من الحسن والحسين(عليهما السلام)ابني فاطمة(عليها السلام)، وعبروا عن قولهم هذا بـ «حصر الامامة في البطنين»، والبعض الاخر قال بدخول أولاد علي (عليه السلام) من غير الحسنين (عليهما السلام) كمحمد بن الحنفية والعباس بن علي وعمر بن علي(١) .

---

١) عدة الاكياس: ١٢٢/٢.

والمسألة الثانية: أصل «النص» هل هو جلي أو خفي؟

والحق يقال!!: أنه لم يكن للقائلين «بالنص الخفي» «غرض» سوى تنزيه مقام المتقدمين على أمير المؤمنين صلوات ا عليه وسلامه مما يمكن أن يلحق بهم من تفسيق أو تكفير!!؛ جراء مخالفة النصوص القطعية على أميرالمؤمنين علي بن أبي طالب صلوات ا عليه بالامامة الكبرى(١) .

وللاسف أن هذه الشنشنة ـ شنشنة أن النص على أمير المؤمنين على بن أبي طالب صلوات ا عليه نص خفي غير جلي ـ قد بدأتْ تأخذُ مساراً وئيد الخُطى في الوسط الزيدي المعاصر مع غفلة هروجية والدعاة إليه عن «أضراره» الكبيرة بالعقيدة الزيدية فضلاً عن غيرها.

إن الزيدية لو تنازلت عن قولها بالنص الجلي على أمير المؤمنين على بن أبي طالب صلوات ا عليه، فإنها لن تكون قد أخطأت في حقّ أئمتها الاوائل فقط، بل ستكون قدفتّت في عضد قيمويتها الشيعية على هويتها، وحينها لن يبق من فارق بينهاوبين مذهب أهل السنّة.

وهذا خطر ـ بحمد ا ـ قد توجه له بعض علماء الزيدية المعاصرين،

---

١) حتّى أن كثيراً من مؤلفي «الزيدية» في العقائد كانوا يعقدون فصلاً أو باباً في سياق ذكرهم«للامامة» تحت عنوان: «حكم من تقدم أمير المؤمنين (عليه السلام)». انظر: عدة الاكياس: ٢/ ١٦٦، وراجع: أنوار اليقين للحسن بن بدر الدين، وحقائق المعرفة لاحمد بن سليمان وغيرها، ومن المضحك ـ وشر المصائب ما يضحك ـ أن يؤدي هذا الدوران ـ بعد عناء ـ إلى القول بالنص «الجلي» في الامامين الحسن والحسين(عليهما السلام) والنص «الخفي» في أميرالمؤمنين(عليه السلام) !! انظر: شرح الازهار: ٥٢٢/٤.

ولم يدعوا المجال مفتوحاً أمام من يريد ـ في الحقيقة ـ التعرض للثوابت عند الزيدية، و القائل منهم(١) :

علي خالف الخلفاء فيما زعمتم أنه فيه أجـابا
ولو كان الذي فعلوه حقّاً لما حضروا سقيفتهم وغـابـا
وما سبب التقاعد عن «عتيق»(٢) إذا كانت خلافته صوابـا

ومنها:

اجيبونا على هذا بصدق أأخطأ في التقاعد أم أصابا
فإن أنكرتم ما كان هذا لعنا فيه أكذبنا جوابا

ومنها:

إليك مقالة عني أجبها فقد عارضت بالوشل العبابا
إذا رضي الوصي لهم فعالا ولم يك عندكم سكت ارتيابا
فلم غضب الوصي غداةَ جاءوا إليه ولم أنالَهم عتابـا
ولم هدرتْ شقاشقه عليهم وكاد يفض مقولُه الصلابا

---

١) رداً على من قال:

علي بايع الصديق حقاً وناداه ليغزو فاستجابا
وللفاروق بايع بعد هذا وزوجه ابنةً طابت وطابا
وبايع لابن عفّان ووالى وما عنه صواب الرأي غابا
تولّى ذا وهذا بعد هذا فهل في دينه والحق حابا
اجيبوني على هذا بصدق أأخطأ في الطريقة أم أصابا
فإن أنكرتموا ما كان هذا لعنّا فيه أكذبنا جوابا

٢) عتيق: أبو بكر بن أبي قحافة.

ومنها:

ولم هجر السقيفة حين كانت　　بها الاصواتُ تصطخب اصطخابا
وقلتم في الوصي لنا مقالاً　　ولم تخشوا من ا العقـابـا
وبايع لابن عفّان زعمتُم　　وتابعه ولان له الجنـابـا
فلم في قتْل عثمان تأنّى　　واغدف يوم مقتله النقـابـا
ولم قتلته(١) أقوام وكانوا　　كحيدرة وعترته صحـابـا
ولم رد القطائع من تراه　　وكان لسافكي دمه مـآبـا

ومنها:

فكيف جواب ما قلناه هاتوا　　لنا عن بعض ما قلنا الجـوابـا
إذا والى بزعمكم عتيقاً　　ولم ير في خلافته اضطرابا
ووالى صاحبيه كما زعمتم　　وما في دينه والحق حـابـا
فلم دفن البتولَ الطُهر ليلاً　　ولم يحثوا بحفرتها ترابا
ولم غضبت على الاقوامِ حتّى　　غدت فيهم مجرعة مصـابـا
ولم أخذوا عطيتها عليها　　وسوف يرون في غد الحسابا
ولم طلبوا عيادتها فقالت　　ابينوا القوم حسبهم احتقابا
ولِم لعقايل الانصار قالتْ　　وقد جاءت تسالمها خطـابـا
لقد أصبحتُ عائفةً وإني　　لمن لم يرضِ فى أبي آبا
ولم ماتت بغُصتها ترى في　　أكف القوم نحلتها نهابا

---

١) أي: عثمان.

وماتت وهي غاضبة روته غطارفةٌ بها شرفوا انتسابا

هم غضبوا لفاطمة وإن الـ ملائك في السماء لها غضابا

فكيف يقال والاهم علي وهم أسقوا أبا الحسنين صـابـا

ومنها:

فمن زعم الوصي لهم موال فقد عظُمتْ خطيئَتُه ارتكابا(١)

نخلص من هذه الوقفة القصيرة ـ التي قد لا يكون لذكرها هنا معنى سوى الاثارة، ويا لها من إثارة دقيقة جداً كثيرة المفارقات غزيرة النتاج عميقة المداليل!! ـ إلى قول الزيدية في النص على من بعد الحسين (عليه السلام).

فالزيدية ـ بشكل عام ـ(٢) لا ترى النص على من بعد الحسين تخصيصاً، ولكنها تراه عاماً في العترة(٣) !!

ولكن المشكلة ستكون حينها في نفس مستمسك الزيدية على «إمامة»العترة أو قُل: أحد مستمسكاتها وهو: حديث الثقلين.

فإن هذا الحديث ـ بحد ذاته ـ يلح علينا أن نطالب بالمنصوص عليه، وإلاّفكيف يوكل أمر الأمة إلى «عترة» لا نعرف من هم وبأي حق هم أئمة؟

---

١) لوامع الانوار: ١٤٢/٢ ـ ١٤٤، وهذا كلّه باعتبار أن من أكبر أدلّة القائلين بالنص الخفى:مخالفة الصحابة له بيبعتهم لابي بكر وظنّهم بان أميرالمؤمنين علي ابن أبي طالب(عليه السلام) وافقهم وسار معهم على خطتهم غافلين أو متغافلين عن كثير من القضايا التي أشار إلى بعض منها الشاعر.

٢) لان لهم كلاماً في الوصية إلى زين العابدين علي بن الحسين (عليه السلام) راجع: التحف: ٤٢.

٣) عدة الاكياس: ١٨٨/٢.

أضف إلى ذلك أن الاحاديث التي قد «خصصت» العترة في «اثني عشر إماماً» أو «خليفةً» قد كفتنا عناء البحث والتكلّف وتجشم «الالتواء» على «النصوص» وعرقلة مسيرتها الطبيعية التكوينية(١) !!

ونعود لنتساءلَ ـ كما تساءلنا في مبحث العصمة ـ ما الذي جنته الزيدية من عدم إيمانها بالنص على اثني عشر إمام!؟

كم هو حصاد الائمة الذين تقاتلوا في ما بينهم؛ ولم توقف سيفَ أحد منهم بحوثُ المتكلمين من الزيدية حول جواز قيام إمامين في عصر واحد!؟

بل كم هو حصاد النفوس البشرية التي كانت تسفك في جند هذا الامام أو ذاك الامام؟

ما الذي جعل اليمن حدود ألف ومائتي عام مسرحاً للارهاب الامامي؟ حتّى نفدت كلمات المتكلمين في فسق الطوائف التي كانت تُحارب، فاتجهت إلى البحث عن «تُهم» جديدة للائمة الذين كانوا يحاربون بدل الطوائف والفرق المسلمة الأُخرى(٢) .

---

١) تاريخ الخلفاء: ١٠ ـ ١٢، أنوار التمام (تتمة الاعتصام للقاسم بن محمد): ٤٠٠/٥ ـ ٤٠٢.

٢) ومن المؤسف عدم وجود إقدام جاد على مستوى دراسة وإحصاء وتحليل الحروب التي كانت تقع بين الائمة المتنافسين وتقديمها ـ تأريخاً صادقاً ـ لجيل ناهض يربأُ به عن أن يعيش حالة تقدس أجوف لحالة الصراع المريرة التي عاشتها اليمن في تلك الحقبة الرهيبة والطويلة من تاريخها، ويمثّل أكثر ما في الايدي من ذلك «نُبذاً ونتفاً ومقتطفات. أكثر ما تمنحه تصور أشبه بالتخيل لما كان يحدث... !

حقّاً إنها لمأساة!!

وسر «المأساوية» فيها أن أمر رسول ا (صلى ا عليه وآله وسلم)في الرجوع إلى اثني عشرإمام معصوم من بعده لم يتبع ولم يراع، وإنا وإنا إليه راجعون.

وأما الاثنا عشرية فقد قالت: أن الائمة من بعد رسول ا (صلى ا عليه وآله وسلم) اثنا عشر إماماً(١) .

واستدلّوا على حصرهم ذلك بالنقل والعقل!!

يقول «الشريف المرتضى»:

«الذي يدلّ على إمامة الائمة (عليه السلام) من لدن حسن بن علي بن أبي طالب إلى الحجة بن الحسن المنتظر صلوات ا عليهم نقل الامامية وفيهم شروط الخبر المتواتر المنصوص عليهم بالامامة وأن كل إمام منهم لم يمض حتّى ينص على من يليه باسمه عنه، وينقلون عن النبي (صلى ا عليه وآله وسلم) نصوصاً في إمامة الاثني عشر صلوات ا عليهم، وينقلون زمان غيبة المنتظر صلوات ا عليه وصفة هذه الغيبة عن كل من تقدم من آبائه، وكل شيء دللنا به على صحة نقلهم لما انفردوا به من النص الجلي على أمير المؤمنين (عليه السلام) يدلّ

---

١) وليست الاثنا عشرية وحدها هي التي قالت هكذا؛ بل أن أكثر محدثي المذاهب الاسلامية أوردوا في صحاحهم ومسانيدهم حديث الائمة الاثني عشر، إما إجمالاً أو تفصيلاً. انظر: صحيح البخاري: ٧٩/١٤٧/٩، صحيح مسلم: ٥/١٤٥٢/٣ (١٨٢١)، مسند أحمد بن حنبل: ٣٩٨/١، ٤٠٦، ينابيع المودة: ٢٨١/٣. للتوسع انظر: إعلام الورى: ١٥٧/٢ ـ ٢٠٨، نفحات الازهار: ٣٣٧/٢، دلائل الصدق: ٤٨٥/٢، بحارالانوار: ١٩٢/٣٦ ـ ٤١٨، الالهيات: ١٠٩/٤ ـ ١١٥، وراجع: إثبات الهداة للحر العاملي.

على صحة نقلهم لهذه النصوص، فالطريقة واحدة.

ومن قوي ما اعتمد في ذلك: أن عصمة الامام واجبة في شهادة العقول،كما أن ثبوت الامامة في كل عصر واجب، وإذا اعتبرنا زمان كل واحدمن هؤلاء الائمة صلوات ا عليهم وجدنا كل من يدعى الامامة له غيره في تلك الحال: إما غير مقطوع به على عصمته فلا يكون إماماً، لفقد الشرط الذي لابد منه، لو تُدعى الامامة لميت ادعيت حياته كدعوى الكيسانية في محمدبن الحنفية والناووسية في الصادق (عليه السلام)، والذاهبين إلى امامة اسماعيل بن جعفر(عليه السلام)، وابنه محمد بن اسماعيل، والواقفة على موسى (عليه السلام) فيعود بالضرورة والانقياد للادلّة إلى إمامة من عيناه في كل زمان.

والذي يبطل ـ زائداً على ما ذكرناه ـ قول من خالفنا في أعيان الائمة ـ ممن يوافقنا على الأُصول المقدم ذكرها ـ شذوذ كل فرقة منهم وانقراضها وخلو الزمان من قائل بذلك المذهب، وإن وجِد ذاهب إليه فشاذ جاهل لا يجوز في مثله أن يكون على حقّ.

وقد دخل الرد على الزيدية في جملة كلامنا لفقد القطع على عصمة صاحبهم، وهي الصفة التي لا بد منها في كل إمام، فلا معنى لاختصاصهم بكلام مفرد.

وإذا بطلت الأُصول بطل ما يبنى عليها من الفروع»(١) .

---

١) الذخيرة: ٥٠٢، ٥٠٣.

ويقول «الشيخ المفيد»:

«واتفقت الامامية على أن الائمة بعد الرسول (صلى ا   عليه وآله وسلم) اثني عشر إماماً، وخالفهم في ذلك كل من عداهم من أهل الملّة(١) ، وحججهم في ذلك على خلاف الجمهور ظاهرةٌ من جهة القياس العقلي والسمع المرضي في البرهان الجلى الذي يفضي التمسك به إلى اليقين»(٢).

---

١) ومخالفة من عداهم إنّما هي مخالفة الاتباع والاقتداء والسير على نهج الائمة الطاهرين وأما رواياتهم للنصوص على الائمة فهي ما شاء ا   في كتبهم كثرةً وايراداً.

٢) أوائل المقالات: ٦.

الطريق إلى الامام

وجولتنا الاخيرة ـ في هذا الطواف السريع على الاسس الهرمية لنظرية الامامة عند الزيدية والاثني عشرية ـ هي في نظرية القيام والدعوة عند الزيدية.

وفي البداية نقول: إنه قد أصبح من شبه البديهي أن الزيدية تقول بقيام الامام ودعوته، خصوصاً لمن عرف تاريخها ودرسه ابتداءاً بزيد بن علي(عليه السلام)وانتهاءاً بآخر إمام لهم في اليمن على اختلاف لهم فيه!! هل هو أم أبوه(١) ؟!

ولندع صاحبة النظرية نفسها تُرينا تعريف القيام والدعوة وكيف صارت طريقاً لتعيين الامام ومعرفته بعد الحسين(عليه السلام).

يقول الشرفي:

«قال أئمتنا(عليهم السلام) وشيعتهم: وطريقها ـ أي الامامة ـ أي الطريق إلى كون الشخص إماماً تجب طاعته بعد الحسنين(عليهما السلام): القيام والدعوة ممن جمع شرائطها التي تقدم ذكرها.

ومعنى ذلك أن ينصب نفسه لمحاربة الظالمين والامر بالمعروف والنهي عن المنكر ويشهر سيفه وينصب رايته ويبث الدعاة للناس إلى إجابته

---

١) ومع التسليم ـ فرضاً ـ بأن زيد بن علي يعتبر محوراً لتلك الدائرة او ابتداءاً لخطّ الزيدية الذي نمى ـ من بعده ـ مذهباً وفكراً حركةً وسلطةً.

ومعاونته وعلى هذا إجماع العترة(عليهم السلام)وشيعتهم رضي ا عنهم...»(١) .

وجاء في كتاب شرح الازهار:

«واعلم أنّه لابد من طريق إلى اختصاص الشخص بالامامة، وقد اختلف الناس في الطريق إلى ثبوت الامامة، فعند الزيدية أن طريقها الدعوة فيما عدا علياً(عليه السلام) والحسن والحسين، ومعنى الدعوة أن يدعو الناس إلى جهاد الظالمين وإقامة الحدود والجمع وغزو الكفّار والبغاة ومباينة الظالمين حسب الامكان»(٢) .

إذن فقد عرفَنا هذان النصان على «أُب لباب» في مسألة القيام والدعوة.

ولكن ما هو دليل القول بهذه المسألة؟!

هذا ما يحدثنا به الامام يحيى بن حمزة في هذا النص التالي:

«اتفقت الامة على أن الرجل لا يصير إماماً بمجرد صلاحيته للامامة، واتفقوا على أنّه لا مقتضى لثبوتها إلاّ أحد أمور ثلاثة: النص والاختيار والدعوة، وهي أن يباين الظلمة من هو أهل للامامة، ويأمر بالمعروف وينهى عن المنكر ويدعو إلى اتباعه، واتفقوا على كون النص من جهة الرسول طريقاً إلى إمامة المنصوص عليه، واختلفوا في الطريقين الاخرين، فالامامية اتفقت على بطلانهما، وذهبت المعتزلة والاشعرية والخوارج والزيدية الصالحية إلى أن الاختيار طريق إلى ثبوتها، وذهبت الزيدية غير الصالحية إلى أن الاختيار طريق إلى ثبوتها، وذهبت الزيدية غير الصالحية

---

١) عدة الاكياس: ١٩٢/٢.

٢) شرح الازهار: ٥٢٢/٤.

إلى أن الدعوة طريق الامامة، ووافقهم عليه الجبائي من المعتزلة وأبو حامد الغزالي، أما النص فسيأتي تقديره ولم يبقَ إلاّ الاختيار أو الدعوة، فإذا بطل الاختيار ثبت ما نقوله من أن الدعوة طريق الامامة، والذي يدلّ على بطلان الاختيار، أن كون الاختيار طريقاً إلى ثبوت الامامة حكم يثبت بالشرع ولا دلالة من جهة الشرع عليه، فوجب سقوطه، والذي يتصور فيه من الادلة الاجماع، ومن أنصف عرف أن مثل هذا الاجماع الذي وقع الشجار والتفرق فيه والاختلاف لا يمكن أن يقضى بمثله في مسألة ظنية، فضلاً عن أعظم الاشياء وأخطرها وهي الامامة»(١) .

ومن هذا النص الجامع لعقيدة الزيدية في مسألة القيام والدعوة قد تتضح لنا أمور عدة يهمنا منها الان:

١ ـ أن بعض الزيدية لم يقولوا بالقيام والدعوة، بل قالوا بالاختيار كإخوان لهم من أهل السنة.

٢ ـ أن دليل القيام والدعوة يبتني في البداية على عدم صلاحية العقد والاختيار والنص كطريق لمعرفة الامام، وحينها لا يبقى لدينا إلاّ القيام والدعوة كطريق أخير للامامة فنعتقده.

٣ ـ أن «يحيى بن حمزة» لا يرى الاجماع على مسألة القيام والدعوة ويخالف بذلك بعض أئمة الزيدية، إن لم يكن كلّهم، أو أن الائمة الزيدية لهم نظريات متعددة في الدليل على القيام والدعوة!!

٤ ـ وهكذا يتركنا يحيى بن حمزة حيارى بعده دون أن يعطينا دليلاً

---

١) المعالم الدينية: ١٣٠، ١٣١.

قاطعاً على «القيام والدعوة»!!

وأما «الاثنا عشرية» فالمسألة محاولة عندهم سلفاً وذلك بقولهم بالنص من الرسول(صلى ا عليه وآله وسلم) على اثني عشر إمام.

ولكن لا بأس بذكر نموذج من استدلالاتهم العقلية والموضوعية على القول هذا ورد آراء مخالفيهم:

«فأما الطريق إلى تعيين الامام فعندنا إنّما هو النص من جهته تعالى عليه أو ما يقوم مقامه من المعجز، وعند أكثر مخالفينا طريقة الاختيار والعقد، وعند الزيدية طريقه النص أو الخروج أو الدعوة، ونحن ندلّ على صحة ما ذهبنا إليه نفي صحة بطلان قول جميع من خالفنا في ذلك.

والذي يدلّ على صحة ما ذهبنا إليه هو ما قد دللنا عليه من وجوب عصمة الامام، والعصمة لا طريق إلى معرفتها إلاّ إعلام ا تعالى بالنص على لسان نبي صادق أو بإظهار معجزة على الامام نفسه، فأما اختيار الامة وعقدهم وبيعتهم فلا يصلح أن يكون طريقاً إلى معرفة المعصوم، فبطل أن يكون الاختيار طريقاً إلى تعيين الامام، وكذلك الخروج والدعوة لا يكونان طريقاً إلى العصمة، لجواز حصولهما في غير المعصوم، فلا يكونان طريقاً إلى تعيين الامام»(١) .

---

١) المنقذ من التقليد: ٢٩٦/٢.

واحـة

وإلى هنا تنتهي بنا «رحلة عقل» مصغرة، استوقفتنا ـ فيها ـ محطّاتٌ جادة للمباني الهرمية الاسسية في نظرية الامامة عند الزيدية والاثني عشرية.

آملُ أن تكون هذه الاوراق والتساؤلات «إثارات» للباحثين عن الطريق الصحيح، و«برنامج عمل عقائدي بحثي موضوعي» لمن يريد لنفسه «الخلاص» من الموروث العقائدي الذي لم يقم على «إقناعات» تامة وجلية، وتَرك فراغات واسعة؛ لم تحلّ ـ ولن تُحل ـ إلاّ بغربلة واسعة النطاق لكل مفردات ذلك الموروث العقائدي.

محمد العمدي

المراجع

١ ـ القرآن الكريم.

٢ ـ إثبات الهداة:

محمد بن الحسن الحر العاملي (١١٠٤)، المطبعة العلمية قم.

٣ ـ الاحكام في الحلال والحرام:

يحيى بن الحسين الهادي الرسي (٢٩٨)، ط ١، ١٤١٠/١٩٩٠م.

٤ ـ الارشاد في معرفة حجج ا على العباد:

محمد بن محمد البغدادي المفيد (٤١٣)، مؤسسة آل البيت(عليهم السلام) لاحياء التراث، ط ١، قم ١٤١٣.

٥ ـ إرشاد الطالبين إلى نهج المسترشدين:

المقداد بن عبدا السيوري الحلّي (٨٢٦)، تحقيق مهدي الرجائي، منشورات مكتبة آية ا العظمى المرعشي النجفي قم، ١٤٠٥ هـ.

٦ ـ الاسماعيليون والمغول ونصيرالدين الطوسي:

حسن الامين، مركز الغدير للدراسات الاسلامية، ط ٢، ١٤١٧ هـ / ١٩٩٧ م قم.

٧ ـ أصل الشيعة وأُصولها:

محمد الحسين آل كاشف الغطاء (١٣٧٣)، تحقيق علاء آل جعفر، مؤسسة الامام علي(عليه السلام)، ط ١، ١٤١٥هـ، قم.

٨ ـ الاصول العامة للفقه المقارن:

محمد تقي الحكيم، مؤسسة آل البيت(عليهم السلام)، ط ٢، قم ١٩٧٩ م.

٩ـ الاعتصام بحبل ا   المتين:

القاسم بن محمد (١٠٢٩)، مكتبة اليمن الكبرى، ١٤٠٨ هـ / ١٩٨٧ م.

١٠ـ الاعلام:

خير الدين الزركلي (١٣٩٦)، دارالعلم للملايين، ط ٩، بيروت ١٩٩٠م.

١١ـ إعلام الورى بأعلام الهدى:

الفضل بن الحسن الطبرسي (القرن السادس)، مؤسسة آل البيت(عليهم السلام)لاحياء التراث، ط ١، قم ١٤١٧ هـ.

١٢ـ أعيان الشيعة:

محسن الامين (١٣٧١)، حققه وأخرجه: حسن الامين، دارالتعارف للمطبوعات، ١٤٠٣ هـ / ١٩٨٣م بيروت.

١٣ـ الافادة في تاريخ أئمة الزيدية:

يحيى بن الحسين بن هارون الحسني (٤٢٤)، تحقيق: محمد يحيى سالم عزان، دارالحكمة اليمانية، ط ١، صنعاء ١٤١٧ هـ / ١٩٩٦ م.

١٤ـ الالهيات:

محاضرات جعفر السبحاني، بقلم: حسن محمد مكّي العاملي، المركز العالمي للدراسات الاسلامية، ط ٣، قم ١٤١٢ هـ.

١٥ـ الامام المجتهد يحيى بن حمزة وآراؤه الكلامية:

أحمد محمود صبحي، منشورات العصر الحديث، ط ١، ١٤١٠هـ / ١٩٩٠م.

١٦ـ أنوار التمام:

أحمد بن يوسف بن الحسين زبارة (١٢٥٢)، طبع مع الاعتصام للقاسم بن محمد.

١٧ـ أوائل المقالات في المذاهب والمختارات:

محمد بن محمد بن النعمان البغدادي (المفيد ٤١٣)، انتشارات مؤسسة مطالعات إسلامي، دانشگاه تهران، ١٣٧٢هـ ش/ ١٤١٣ هـ ق. طهران.

١٨ـ بحارالانوار:

محمد باقر المجلسي (١١١١)، المكتبة الاسلامية، ط ٢، طهران ١٤٠٥هـ.

١٩ـ بحارالانوار:

محمد باقر المجلسي (١١١١)، (الاجزاء ٢٩/ ـ ٣٠ ـ ٣١) تحقيق: عبدالزهراء العلوي، دارالرضا بيروت.

٢٠ـ البحر الزخّار الجامع لمذاهب علماء الامصار:

أحمد بن يحيى بن المرتضى (٨٤٠)، دار الحكمة اليمانية، ١٤٠٩هـ/ ١٩٨٨م، صنعاء.

٢١ـ البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع:

محمد بن علي الشوكاني (١٢٥٠)، تحقيق: خليل المنصور، دار الكتب العلمية، ط ١، ١٤١٨هـ، بيروت.

٢٢ـ البرهان على وجود صاحب الزمان:

محسن الامين (١٣٧١)، مكتبة نينوى، طهران.

٢٣ـ بحوث في الملل والنحل:

جعفر السبحاني، مؤسسة الامام الصادق(عليه السلام)، ط ١، قم ١٤١٨هـ.

٢٤ـ تاريخ الاسلام:

محمد بن أحمد الذهبي (٧٤٨)، تحقيق: الدكتور عمر عبدالسلام تدمري، دارالكتاب العربي، ط ٢، بيروت ١٤١٧ هـ / ١٩٩٧م.

٢٥ـ تاريخ الاسلام الثقافي والسياسي:

صائب عبدالحميد، الغدير، ط ١، بيروت ١٤١٧ هـ / ١٩٩٧ م.

٢٦ـ تاريخ الخلفاء:

عبدالرحمن بن أبي بكر السيوطي (٩١١)، تحقيق: محمد محيي الدين عبدالحميد، المكتبة التجارية الكبرى، ط ٣، القاهرة ١٣٨٣ هـ / ١٩٦٤م.

٢٧ـ تاريخ الدعوة الاسماعيلية:

الدكتور مصطفى غالب، دارالاندلس، ط ٢، بيروت ١٩٦٥ م.

٢٨ـ التحف شرح الزلف:

مجدالدين بن محمد المؤيدي، تحقيق: محمد يحيى سالم عزان، علي أحمد الرازحي، مؤسسة أهل البيت للرعاية الاجتماعية، ط ١، صنعاء ١٤١٤ هـ / ١٩٩٤ م.

٢٩ـ التشيع نشأته معالمه:

هاشم الموسوي، مركز الغدير للدراسات الاسلامية، ط ٢، ١٤١٧هـ/ ١٩٩٧ م.

٣٠ـ التصوف منشؤه مصطلحاته:

الدكتور أسعد السحمراني، دارالنفائس، ط ١، بيروت ١٤٠٧ هـ / ١٩٨٧م.

٣١ ـ الحدائق الوردية في مناقب أئمة الزيدية:

حميد بن أحمد المحلّى (٦٥٢)، طبعة أوفست.

٣٢ ـ حديث الثقلين تواتره فقهه كمافي كتب السنة، نقد لما كتبه الدكتور السالوس:

علي الحسيني الميلاني، قم ١٤١٣ هـ.

٣٣ ـ الحسين والحسينيون:

نورالدين الشاهرودي، ط ١، طهران ١٤١٣ هـ / ١٩٩٢ م.

٣٤ ـ حقائق عن التصوف:

عبدالقادر عيسى، مكتبة دارالعرفان، ط ٥، حلب / سوريا ١٤١٤هـ / ١٩٩٣ م.

٣٥ ـ حياة الشيخ المفيد ومصنفاته:

محمدرضا الانصاري، عبدالعزيز الطباطبائي، المؤتمر العالمي للذكرى الالفية للشيخ المفيد، الحوزة العلمية، قم ١٤١٣ هـ.

٣٦ ـ دائرة المعارف الاسلامية:

أحمد الشنتاوي وآخران، دارالمعرفة، بيروت.

٣٧ ـ دائرة المعارف الاسلامية الشيعية:

حسن الامين، دارالتعارف للمطبوعات، ط ٥، بيروت ١٤١٨ هـ / ١٩٩٧ م.

٣٨ ـ دلائل الصدق:

محمد الحسن المظفّر (١٣٧٥ هـ)، دار المعلّم للطباعة، ط ٢، القاهرة ١٣٩٦هـ.

٣٩ ـ دمية القصر:

علي بن الحسن بن علي الباخرزي (٤٦٧)، تحقيق ودراسة: الدكتور محمد ألتونجي، دارالجيل، ط ١، بيروت ١٤١٤ هـ / ١٩٩٣ م.

٤٠ ـ الذخيرة في علم الكلام:

علي بن الحسين الموسوي (الشريف المرتضى ٤٣٦)، تحقيق: أحمد الحسيني، مؤسسة النشر الاسلامي، قم ١٤١١هـ.

٤١ ـ زواج المتعة حلال:

صالح الورداني، كنوته، ط ١، ١٤١٧ هـ / ١٩٩٧ م.

٤٢ ـ زيد بن علي ومشروعية الثورة عند أهل البيت (عليهم السلام):

نوري حاتم، مركز الغدير للدراسات الاسلامية، ط ٢، قم ١٤١٦ هـ /١٩٩٥م.

٤٣ ـ زيد الشهيد:

عبدالرزاق الموسوي المقرم (١٣٩١)، انتشارات الشريف الرضي، ط ١، قم ١٤١١ هـ.

٤٤ ـ الزيدية:

دكتور أحمد محمود صبحي، منشأة المعارف، الاسكندرية ١٩٨٠ م.

٤٥ ـ الزيدية نظرية وتطبيق:

علي بن عبدالكريم الفضيل شرف الدين، جمعية عمال المطابع التعاونية، ط ١، عمان ١٤٠٥ هـ / ١٩٨٥ م.

٤٦ ـ السجود على الارض:

علي الاحمدي، دارالتبليغ الاسلامي، بيروت ١٣٩٩ هـ / ١٩٧٨ م.

٤٧ ـ السجود على التربة الحسينية عند الشيعة الامامية:

عبدالحسين الاميني (١٣٩٠)، دارالزهراء، ط ٢، بيروت ١٣٩٧ هـ / ١٩٧٧ م.

٤٨ ـ سر الايمان الشهادة الثالثة في الاذان:

عبدالرزاق الموسوي المقرم (١٣٩١)، ط ٣، قم ١٤١٢ هـ.

٤٩ ـ سير أعلام النبلاء:

محمد بن أحمد الذهبي (٧٤٨)، مؤسسة الرسالة، ط ١١، بيروت ١٤١٩هـ / ١٩٩٨ م.

٥٠ ـ الشافي:

عبدا بن حمزة (المنصور با ٦١٤)، مؤسسة الاعلمي، بيروت، منشورات مكتبة اليمن الكبرى، ط ١، ١٤٠٦ هـ / ١٩٨٦ م صنعاء.

٥١ ـ شرح الازهار:

عبدا بن مفتاح (٨٧٧)، توزيع مكتبة اليمن الكبرى، صنعاء، طبعة حجازي ـ القاهرة ١٣٥٧هـ.

٥٢ ـ شرح جمل العلم والعمل:

الشريف المرتضى علي بن الحسين الموسوي (٤٣٦)، صححه وعلّق عليه: يعقوب الجعفري المراغي، دارالاسوة، ط ٢، إيران ١٤١٩هـ.

٥٣ ـ شرح منهاج الكرامة في معرفة الامامة:

علي الحسيني الميلاني، مؤسسة دار الهجرة، ط ١، قم، ١٤١٨هـ.

٥٤ ـ صحيح البخاري:

محمد بن اسماعيل البخاري (٢٥٦)، دار إحياء التراث العربي، عالم الكتب، ط ٥، بيروت ١٤٠٦ هـ / ١٩٨٦ م.

٥٥ ـ صحيح مسلم:

مسلم بن الحجاج النيسابوري (٢٦١)، دار الفكر، ط ٢، بيروت، ١٣٩٨ هـ / ١٩٧٨ م.

٥٦ ـ عدة الاكياس في شرح معاني الاساس:

أحمد بن محمد الشرفي (١٠٥٥)، دار الحكمة اليمانية، ط ١، صنعاء ١٤١٥هـ.

٥٧ ـ عقائد الامامية:

محمد رضا المظفّر (١٣٨٣)، تحقيق: محمد جواد الطريحي، مؤسسة الامام علي(عليه السلام)، ط ١، قم ١٤١٧هـ.

٥٨ ـ الغدير:

عبدالحسين أحمد الاميني (١٣٩٠)، دار الكتب الاسلامية، ط ٦، طهران، ١٣٧٤ هـ. ش.

٥٩ ـ الفرق بين الفرق:

عبدالقاهر البغدادي (٤٢٩)، دارالمعرفة، ط ١، بيروت ١٤١٥هـ / ١٩٩٤م.

٦٠ ـ قادتنا كيف نعرفهم:

محمد هادي الحسيني الميلاني (١٣٩٥)، تحقيق: محمد علي الميلاني، مؤسسة آل البيت (عليهم السلام) لاحياء التراث، ط ٢، قم ١٤١٣هـ.

٦١ ـ القول المبين عن وجوب مسح الرجلين:

أبوالفتح محمد بن علي الكراجكي (٤٤٩)، تحقيق: علي موسى الكعبي، مؤسسة آل البيت(عليهم السلام) لاحياء التراث، ط ١، قم ١٤١٧ هـ.

٦٢ ـ كشف الفوائد في شرح قواعد العقائد:

الحسن بن يوسف الحلّي (٧٢٦)، دارالصفوة، ط ١، بيروت ١٤١٣ هـ ـ ١٩٩٣/ م.

٦٣ ـ لسان العرب:

محمد بن مكرم بن منظور (٧١١)، دار صادر، بيروت.

٦٤ ـ المتعتان بين النص والاجتهاد (من كتاب الغدير للشيخ الاميني):

إعداد: طاهر الموسوي، مركز الغدير للدراسات الاسلامية، ط ١، ١٤١٩ هـ / ١٩٩٨ م.

٦٥ ـ المتعة وأثرها في الاصلاح الاجتماعي:

توفيق الفكيكي (١٣٨٩)، تحقيق: هشام شريف همدر، دارالاضواء، ط ٥، بيروت ١٤١٨ هـ / ١٩٩٨ م.

٦٦ ـ مذهب الامامية:

عبدالهادي الفضلي، مركز الغدير للدراسات الاسلامية، ط ٢، ١٤١٧هـ / ١٩٩٧ م.

٦٧ ـ المراجعات:

عبدالحسين شرف الدين (١٣٧٧)، تحقيق وتعليق: حسين الراضي، مؤسسة دارالكتاب الاسلامي، وطبعة مطبوعات النجاح، ط ٢٠، القاهرة ١٣٩٩هـ / ١٩٧٩م.

٦٨ ـ مسألة في النبوة والامامة:

يحيى بن الحسين بن القاسم (الهادي) (٢٩٨)، مكتبة اليمن الكبرى، صنعاء. (ضمن المجموعة الفاخرة).

٦٩ ـ المسح على الرجلين:

محمد بن محمد بن النعمان (المفيد) (٤١٣)، تحقيق: مهدي نجف، المؤتمر العالمي لالفية الشيخ المفيد، ط ١، قم ١٤١٣ هـ.

٧٠ ـ المسند:

أحمد بن حنبل (٢٤١)، دارالفكر، بيروت.

٧١ ـ المعالم الدينية في العقائد الالهية:

يحيى بن حمزة (المؤيد با ٧٤٩)، تحقيق: سيد مختار محمد أحمد حشّاد، دار الفكر المعاصر، ط ١، بيروت ١٤٠٨هـ.

٧٢ ـ المعجم الوسيط:

مجمع اللغة العربية / القاهرة، دارالدعوة، اسطامبول / تركية ١٩٨٩م.

٧٣ ـ معجم رجال الحديث:

أبوالقاسم الموسوي الخوئي (مرجع الطائفة) (١٩٩٢م)، ط ٥، ١٤١٣ هـ / ١٩٩٢م.

٧٤ ـ مقدمة البحر الزخّار (يشمل عدة مختصرات ومقدمات):

أحمد بن يحيى بن المرتضى (٨٤٠)، طبع مع البحر الزخّار.

٧٥ ـ المقصد الحسن:

أحمد بن يحيى حابس (١٠٦١)، مخطوط.

٧٦ ـ الملل والنحل:

عبدالكريم الشهرستاني (٥٤٨)، تحقيق: محمد سيد كيلاني، دارالمعرفة، بيروت.

٧٧ ـ مناهج اليقين في أُصول الدين:

الحسن بن يوسف بن المطهر الحلّي (٧٢٦)، تحقيق: محمد رضا الانصاري القُمي، ط ١، ١٤١٦هـ ـ.

٧٨ ـ المنقذ من التقليد:

سديد الدين محمود الحمصي الرازي (القرن السابع)، تحقيق ونشر: مؤسسة النشر الاسلامي، ط ١، قم ١٤١٤هـ ـ.

٧٩ ـ منهاج الصالحين:

فتاوى آية ا العظمى السيد علي الحسيني السيستاني دام ظلّه، مكتب السيد السيستاني، ط ٥، قم ١٤١٧ هـ ـ.

٨٠ ـ الموسوعة الفلسفية:

عبدالمنعم الحفني، دار ابن زيدون / مكتبة مدبولي، ط ١، بيروت.

٨١ ـ الموسوعة الفلسفية:

وضع لجنة من العلماء والاكاديمين السوفياتيين / بإشراف: م. روزنتال / ي. يودين، ترجمة: سميركرم، ط ٢، دارالطليعة، بيروت ١٩٨٠م.

٨٢ ـ الموسوعة الفلسفية المختصرة:

نقلها عن الانجليزية: فؤاد كامل وآخران، بإشراف: الدكتور زكي نجيب محمود، مكتبة الانجلو المصرية، القاهرة ١٩٦٣ م.

٨٣ ـ الموسوعة اليمنية:

مؤسسة العفيف الثقافية، ط ١، ١٤١٢ هـ ـ / ١٩٩٢ م.

٨٤ ـ نفحات الازهار في خلاصة عبقات الانوار في الرد على التحفة الاثني عشرية:

علي الحسيني الميلاني، ط ١، ١٤١٤ هـ ـ.

٨٥ـ ينابيع المودة:

سليمان بن إبراهيم القندوزي (١٢٩٤)، تحقيق: سيد علي جمال أشرف الحسيني، دارالاسوة، ط ١، ١٤١٦ هـ.

٨٦ـ ينابيع النصيحة في العقايد الصحيحة:

الحسين بن محمد بن أحمد (٦٦٢)، دار ومكتبة الخير، صنعاء.

المؤلف في سطور



السيد محمد بن حمود بن أحمد العمدي.

ولد في مدينة ذمار باليمن عام ١٩٧٥ م في أسرة تعتنق المذهب الزيدي.

اتجه لطلب العلم منذ صغره في مدينتي ذمار وصعدة.

عمل في التوجيه الإسلامي والأرشاد خطيباً وكاتباً وشاعراً.

اعتنق مذهب أهل البيت(عليهم السلام)الإمامي الإثني عشري سنة ١٤١٣هـ.

للمؤلف من الكتب والأبحاث:

«رحلة عقل»: دراسة موضوعية مقارنة لمباني نظرية الإمامة عند الزيدية والإمامية

«الزيدية والإمامية جنباً إلى جنب»: أطروحة توحيدية تأصلية

«الى ا »: ديوان شعر